

فكتور تياهو نينكو

# تخطى الرأسمالية



ڊاڪٽر ٽيا هرننگو

# تخطي الرأسمالية



## المؤلف

ولد فكتور ل . نياجونينكو عام ١٩٢٠ . وهو يعد من كبار  
الثقاة السوفييت في مشاكل التطور الاقتصادى والسياسى للبلدان التى  
تحررت حديثا . وفى عام ١٩٦٣ قدم رسالته للحصول على درجة  
الدكتوراه فى الاقتصاد . وذلك فى معهد الاقتصاد الدولى والعلاقات  
الدولية بأكاديمية العلوم للاتحاد السوفيتى

ولقد ألف عدداً من الكتب ترجم بعضها إلى مختلف اللغات الأجنبية  
وهذه الكتب هى :

« الشعوب المضطهدة تكسر قيود الامبرالية . » ١٩٥٥

« حروب ومستعمرات » ١٩٥٧

« إنهيار النظام الاستعمارى للامبرالية . » ١٩٦١

« دور البلدان الأقل تطوراً فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى »

( بالاشتراك مع ف . ف . ريمالوف ) . ١٩٦١



# فهرست

٩	مقدمه
١١	( ١ ) التطور غير الرأسمالى ودلائله التاريخية .
١١	— ماهو الشكل التقدمى للنظام الاجتماعى ؟
	— هل تستطيع الدول أن « تترك جانباً » بعض مراحل
١٤	التطور الاجتماعى ؟
	— ترابط الثورات الوطنية — الديمقراطية والثورات
١٧	الاشتراكية .
١٩	( ٢ ) التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى .
٢٠	— برنامج التطور غير الرأسمالى .
٢٢	— الاصلاحات التدريجية .
٢٤	— تأييد من الشعوب الأكثر تطوراً .
٢٦	— مراعاة الظروف والعادات المحلية .
٢٩	— حل المشكلة الزراعية .
٣٤	— سمات مميزة للصنيع .
	( ٣ ) الحاجة إلى تطور غير رأسمالى فى عصرنا . وإمكانية
٣٨	هذا التطور .

- الطريق غير الرأسمالى ... مرحلة إنتقالية إلى  
الاشتراكية . ٣٨
- ظروف دولية مواتية . ٤١
- عدم صلاحية الرأسمالية . ٤٣
- ضرورة الطريق غير الرأسمالى . ٤٥
- أى طريق نختار ؟ ٤٦
- ( ٤ ) الاضطلاع بالمهمات الوطنية - الديمقراطية أساس التطور  
غير الرأسمالى . ٤٩
- المهمات الوطنية الديمقراطية التى تضطلع بها البلدان  
المتحررة حديثاً . ٤٩
- حدود الاحتكارات الأجنبية . ٥٢
- تأميم الممتلكات الأجنبية . ٥٥
- استغلال رأس المال الأجنبى . ٥٩
- البرامج الديمقراطية للإصلاح الزراعى . ٦٤
- صلب الحياة الاجتماعية والسياسية بالصيغة الديمقراطية  
الجبهة الوطنية الديمقراطية للتوحدة . ٧٣
- ( ٥ )
- مجال توحيد القوة التقدمية ٧٤
- تركيب الجبهة المتوحدة . ٧٧
- قيادة الجبهة للتوحدة . ٧٨
- دور الفلاحين . ٨٠
- البرجوازية الصغيرة والمثقفون فى المدن . ٨٣



- الثورة ورجال الدين . ٨٦
- الجبهة للتحدة والبرجوازية الوطنية . ٨٧
- ( ٦ ) الدولة الوطنية الديمقراطية هي الشكل السياسي للتطور
- غير الرأسمالي ٩٢
- مهام الدولة الوطنية الديمقراطية . ٩٣
- الطابع الانتقالي للدولة . ٩٦
- مراحل الثورة والتشكيلات الجديدة للعناصر الطبقية . ٩٨
- الأساس الاقتصادي للدولة الوطنية الديمقراطية . ١٠٣
- قطاع الدولة والتعاونيات . ١٠١
- الدولة الوطنية الديمقراطية والبرجوازية . ١٠٦
- خاتمة ١٠٩





## مقدمة

يتميز منتصف القرن العشرين بانهيار النظام الإستعماري وتحور شعوب آسيا ، وأفريقية من الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي فرضته عليهم حقبة من الدول الإمبريالية . واليوم ، تواجه البلدان التي تحررت حديثاً قراراً حاسماً ، حول إختيار الطريق الذي سيسير فيه تطورها الاجتماعي ، والاقتصادي في المستقبل : ولهذا القرار أهميته القصوى سواء في المجال النظري ، أو المجال التطبيقي كذلك فان إقدام هذه الشعوب على إختيار طريق تطورها ( الطريق الرأسمالي أو الطريق غير الرأسمالي ) له أيضاً دلالاته الدولية الهائلة . ويتعلق هذا باحتمالات تقدمها الاجتماعي والاقتصادي ، وسرعة تطور الجنس البشري ككل .

وبما يجمل هذه المشكلة أكثر إلحاحاً أنها أصبحت مشكلة فعلية بالنسبة لشطر كبير من الجنس البشري هل يتعين على البلاد للنحررة حديثاً أن تحذو حذو البلاد الرأسمالية للتطورة ؟ أم يتعين عليها أن تتجه على الفور - إلى الرأسمالية ؟ إن كل طبقة وكل حزب يقترح برنامجاً وحلوله ، مثال هذا أن الإحتكارات الرأسمالية ، والعالم الرأسمالي برمته يضغط على البلاد للنحررة حديثاً كي تسير في الطريق الرأسمالي . أما جماهير الشعب ، وكثير من قادة حركة التحرير الوطني فيشيرون بالتقدم في طريق آخر . وهناك ، في نفس الوقت ، من يقترح برامج ومشروعات معتمدة ، برامج ومشروعات لا يستطيع أن يفهمها بأسهولة أناس يفكرون

إلى الخبرة السياسية ، اناس لا يدركون - بصفة دائمة - نواحي قوتهم  
ونواحي ضعفهم ،

وهذا الكتيب يبحث في التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى ،  
ويعرض لمشا كل نظرية معنية تجاه الشعوب التى تختار اليوم الطريق  
الذى ستقدم فيه إجتماعياً ، وإقتصادياً . ونأمل أن يكون هذا الكتيب  
عونا للقارئ على تكوين آرائه الخاصة فى أكثر الطرق والوسائل  
تقدماً ، من أجل التمجيل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى للبلدان  
المتحررة حديثاً .



## ( ١ ) التطور غير الرأسمالى ودلالته التاريخية

### ماهو الشكل التقدمى للنظام الاجتماعى

من الأمور المعترف بها أن الرأسمالية نظام أكثر تقدماً من الاقطاع وأن الاقطاع كان أكثر تقدماً من نظام العبودية والنظام القبلى . ومع ذلك فإن مزايا وعيوب شكل أو آخر من أشكال التنظيم الاجتماعى للمجتمع يجب بحثها على ضوء ظروف تاريخية محددة . وبالنسبة للدول المتحررة حديثاً يمكن تصوير هذه المشكلة على النحو التالى : هل يستطيع التطور الرأسمالى أن يقضى على التخلف والفقر الطويل الأمد الذى تعاني منه الجماهير ؟ هل يستطيع أن يفعل ذلك فى أقصر فترة تاريخية ممكنة ؟ هل يستطيع أن يضمن ارتفاعاً عاماً فى مستوى المعيشة ، وفى ثقافة الشعوب ، وفى الاستقرار السياسى ، والإستقلال ، فى البلاد السامية ؟

من الملاحظ ، فى عصرنا هذا المتسم بالتقدم السريع ، أن التطور البطيء معناه الابقاء على التأخر فإذا إتبتت البلاد المتحررة حديثاً اساليب التطور ، الرأسمالية ، فإنها لن تصل إلى المستوى الاقتصادى المنظور إلا بعد عشرات السنين . ولن نختزل هذه الفترة إلا بتطبيق نظام اجتماعى اقتصادى متطور جداً وتقدمى جداً .

إن مضمون وطابع أى فترة من فترات التاريخ العالمى إنما يتحددا — قبل كل شئ — بنظام الإنتاج . وهنا نجد أن من الخطأ أن نحدد أى أسلوب من أساليب الإنتاج أكثر تقدماً بالرجوع إلى تقديرات حسائية فقط ، أو الاكتفاء بالقول بأن شطراً كبيراً من الجنس البشرى يعيش فى ظل نظام معين فى فترة زمنية معينة . ذلك أن مثل هذا المنهج — المتسم بضيق الافق — سيؤدى إلى أخطاء فى مجال النظرية ومجال التطبيق . وفى مطلع القرن العشرين ، وقبل إنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى فى روسيا ، كان ثلثا سكان الارض يعيشون فى بلاد تسودها أساليب ما قبل الرأسمالية فى الإنتاج . لكن هل نستطيع أن نقول إن الاقطاع هو الذى كان يسود تلك الفترة ؟ لا .. كانت تلك الحقبة حقبة سادت فيها الرأسمالية ووصلت إلى أعلى مراحل تطورها ووصلت إلى : الاستمرار . كذلك لا تزال بعض العلاقات القبلية تسود عدداً من البلاد . لكن ، هل معنى هذا أن علينا أن نوصيها بتطبيق نظام الاقطاع ؟ ومن ناحية اخرى : أى نظام اجتماعى يتلاءم — أكثر من غيره — مع مصالح شعوب هذه البلاد : الرأسمالية أم الاشتراكية ؟

إن أسلوب الإنتاج الذى يستجمع قواه على نطاق عالمى ، هو أسلوب تقدمى لفترة محددة من الزمن إنه يحدد المضمون الأساسى ، ويحدد الاتجاه الأساسى وللإصلاح للميزة الأساسية لتطور الإنسان فى هذه الفترة من الزمن .

والرأسمالية ، كنظام اجتماعى ، قد دخلت بالنمط مرحلة أفولها . إنها عاجزة ، بصفة عامة ، عن تحقيق معدلات التطور التى يكفى ارتفاعها

لضمان تحول سريع من التخلف إلى التقدم . كذلك لا يستطيع الرأسمالية أن تحل تلك المشكلة الهامة ، ، مشكلة المالة . إن التطور الرأسمالى يخدم مصالح مجموعات محدودة نسبياً . وهو يستطيع أن يحقق شيئاً من التقدم فى قطاعات فردية فى الاقتصاد الوطنى . لكنه لا يستطيع أن يكفل للجمهرة الناس ذلك المستوى المعيشى الذى يطمحون إليه .

وفى يومنا هذا نجد أن الاشتراكية ، لا الرأسمالية ، هى أكثر أشكال التنظيم الاقتصادى تقدماً . والتجربة التى مر بها الاتحاد السوفيتى ، والبلاد الاشتراكية الأخرى ، تدل على أن الاشتراكية تستطيع أن تقضى على التخلف والفقر الاقتصادى فى أقصر فترة تاريخية ممكنة . إن الاشتراكية تكفل فرصاً — لم يسبق لها مثيل — لتطوير القوى الإنتاجية . إنها النظام الاجتماعى للمستقبل .



## هل نستطيع الدول أن « تترك جانباً » بعض مراحل التطور الاجتماعى

يرينا التاريخ أن الجنس البشرى — ككل — يمر فى تطوره  
بمراحل تاريخية طبيعية معينة لا يستطيع تفادياها عادة .

هل ينطبق هذا القانون على كل بلد ؟ يرينا التاريخ أنه إذا فهمت  
شعوب كل بلد على حده القوانين الطبيعية التى تحكم تطورها ، فانها  
تستطيع أن تتخزل وتقلل آلام المخاض التى تصاحب النظام الاجتماعى  
الجديد الارقى .

إن المصائر التاريخية للشعوب ليست متشابهة فبعض الشعوب شقت  
طريقها إلى الأمام شقاً ، وحققت بسرعة أعلى مراحل التطور فى ظل  
نظام اجتماعى معين . هذا بينما ظلت شعوب أخرى بلا تغيير ، وظلت  
فى المؤخرة . أما الشعوب المتخلفة ، التى تطور قواها الإنتاجية على  
غرار البلاد المتقدمة ، فانها تتقدم بسرعة نسبياً . ومع ذلك فإن انتقال  
البلدان المتخلفة إلى نظام اجتماعى أرقى — دون المرور بالراحل الوسيطة —  
لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استنفدت هذه المراحل الوسيطة إمكاناتها  
التقدمية ، وتطورت العلاقات الاجتماعية الجديدة الأكثر تقدماً ،  
تطورت بشكل كامل فى البلدان التقدمية . إن البلاد المتخلفة «تخطت»  
تلك المراحل الاجتماعية والاقتصادية من تطور الجنس البشرى ، تلك



المراحل التي استنفدت نفسها تاريخياً تلعب الدور الذي يلعبه أكثر النظم تقدماً في زمنها . وعلاوة على هذا — ويجب أن نهتم بهذه النقطة — فإن إنتقال البلدان المتخلفة إلى علاقات إجتماعية أكثر تقدماً كان يتم أحياناً حتى قبل أن تكتمل لهذه البلدان الدورة الكاملة . لتطور العلاقات الاجتماعية ، الخاصة بالمرحلة السابقة .

ويجب أن نلفت النظر إلى أننا حين ندرس تاريخ تطور المجتمعات قبل المرحلة الاشتراكية نلمس ندرة في عدد البلاد التي « تجاهلت » المراحل الوسيطة للتطور الاجتماعي وعندما كانت الرأسمالية في أوج سلطانها لم تظهر حالة من هذه الحالات قط . وإنما حدث العكس : كان هناك سلب سافر واستغلال بشع لشعوب البلدان المستعمرة ، على يد حفنة من الامم « المتمدنية » وتبب هذا في عرقلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب المستعبدة .

وبظهور الاشتراكية بعد انتصار الثورات الاشتراكية في عدد من البلاد ، عظمت — الى حد كبير — الفرص المتاحة أمام الدول الفتية كي تتطور في طريق غير رأسمالي . ووجدت شعوب الدول الآخذة في النمو حليفاً قوياً في الطبقة العاملة بالبلاد التي كانت قد سارت بالفعل في طريق التطور الاشتراكي .

وجدير بالذكر ان المشكلة الخاصة بأسلوب التطور لاجتياحه للاقتصاديات السابقة على المرحلة الرأسمالية فحسب ، وإنما تجابه أيضاً الاقتصاديات التي ظهرت فيها بالفعل مخلفات العلاقات الرأسمالية . وتستطيع

الشعوب التي تمر بالمراحل السابقة على المرحلة الرأسمالية في العلاقات الاجتماعية أن تتخطى المرحلة الرأسمالية معتمدة على تأييد الدول الاشتراكية . كما أن شعوب البلدان التي تتطور فيها الرأسمالية تطوراً بطيئاً تستطيع أن ترفض الطريق الرأسمالي وتوجه الى الطريق الاشتراكي . ومن الممكن ، في مثل هذه البلاد ، الانتقال مباشرة الى الإنتاج الاشتراكي دون المرور — بالضرورة — في المرحلة الرأسمالية .



## ترابط الثورات الوطنية - الديمقراطية

### والثورات الاشتراكية

إن مشكلة التطور غير الرأسمالي للبلاد للتخلفة اقتصادياً ترتبط — بشكل وثيق — بالتقدم من ثورة التحرير الوطني ، والثورة الوطنية — الديمقراطية — إلى الثورة الاشتراكية . نحن هنا أمام مظهرين لعملية واحدة . إن التطور غير الرأسمالي هو العملية الثورية للتحويل التدريجي المنتظم لثورة التحرير الوطني إلى ثورة اشتراكية ، وذلك عن طريق عدد من المراحل الوسيطة . وفي البلدان التي لا تكون فيها الظروف مواتية بعد أمام سيادة الطبقة العاملة تدريجياً ، تتضمن هذه العملية عدة مراحل من التقدم السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي . إن مشاكل السلطة السياسية وطابعها الطبقي ، والشا كل الخاصة بتحقيق الأهداف الديمقراطية العامة ، وتربية الشعب أيديولوجياً وثقافياً ، كل هذه للمشاكل لا تحل في فترة الانتقال صراحة ومباشرة عن طريق إقرار حكم الشعب وإنما تحل تدريجياً ، في خلال عدد من المراحل الوسيطة .

ثمة صمة تميز التطور غير الرأسمالي . خلال هذا التطور لا تتحقق المهام الديمقراطية العامة وحسب ، وإنما تتحقق أيضاً بعض مهام الثورة الاشتراكية . ولا يقتصر الأمر على القضاء على البقية الباقية من رواسب

الروابط القطاعية وإنما ينحصر الشكل الاقتصادي الرأسمالي (١) في الاقتصاد ، وكثيراً ما تم تصفيته عن طريق تأمين رأس المال الأجنبي ، والحد من نشاط رأس المال الوطني الخاص .

ومن هنا نلاحظ أن الدولة - خلال التطور غير الرأسمالي - تنتهج سياسة اجتماعية اقتصادية تستهدف القضاء على الاستغلال الامبريالي وعلاقات ما قبل الرأسمالية ، كما تستهدف الحد من الرأسمالية وتشجيع أشكال الاعتماد في القطاع العام ( ملكية الدولة والتعاونيات ) بكل وسيلة ممكنة .

ولقد تأكدت هذه المبادئ النظرية وبنيت محتها عن طريق تطبيق بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وفي عدد من البلدان الاشتراكية الأخرى .

(١) طراز للعلاقات الاقتصادية يقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية . وهناك خمسة أشكال من العلاقات الاقتصادية الرأسمالية :

(١) الاقتصاد الطبيعي الذي يقوم على أساس الملكية الشخصية ( أو العائلية ) . وتنتج هذا الاقتصاد لبيع وإعما يستغل داخل المنزل .  
(٢) إنتاج سلع على نطاق صغير - ويقوم على الملكية الشخصية أو العمل الشخصي . ولا يقتصر الإنتاج على الاستهلاك الشخصي وإعما يباع أيضاً في السوق .

(٣) رأسمالية خاصة - وتقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، كما تقوم على استغلال العمال الذين يعملون بأجر .

(٤) رأسمالية الدولة - وتقوم على ملكية الدولة ، مع سيادة للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

(٥) الشكل الاشتراكي - ويقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج مع سيادة لأشكال الاشتراكية للملكية ( ملكية الدولة والتعاونيات وممتلكات للزراع الجماعية ) .

## ( ٢ ) التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى

لم تعد هناك مجرد أمثلة نظرية ، وإنما هناك أمثلة عملية على تحول الشعوب للتخلفة اقتصادياً إلى الاشتراكية دون أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالى . ونحن إنما نشير هنا إلى تجربة الجمهوريات السوفيتية فى الشرق وتجربة جمهورية الصين الشعبية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية - وكل هذه الدول تقدمت فى طريق غير رأسمالى . وليس من شك فى أن دراسة هذه التجربة ستم ، وفيد ، الشعوب التى تواجه الآن عملية إختيار الطريق الذى ستقدم فيه إجتماعياً واقتصادياً ومن أجل هذا سنعرض ، فى إيجاز ، لتجربة الجمهوريات السوفيتية الشرقية .

وتهمنا هنا تجربة الجمهوريات السوفيتية فى أواسط آسيا الوسطى وكازاخستان ، والقوقاز ، والشمال الأقصى .. التى كانت شعوبها ، قبل ثورة أكتوبر ، متخلفة كثيراً عن شعوب أواسط البلاد ، سواء فى مضمار التطور الاقتصادى أو الثقافى . وسبب أهمية هذه التجربة أن التطور حدث على أرض بلد هائل فى الحجم ، تغطته شعوب مختلفة الأجناس والقوميات . وواجهت هذه الشعوب مهمة التطور الاجتماعى والاقتصادى على أسرع نحو ممكن .

## برنامج التطور غير الرأسمالي

إن البرنامج الذي سارت عليه شعوب الجمهوريات السوفييتية في الشرق للتحول إلى الطريق الاشتراكي دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالي . هذا البرنامج تضمن المبادئ الأساسية التالية :

( أ ) تجميع وتوحيد العمال والفلاحين من أجل القضاء للبرم على الروابط القبلية والإقطاعية واجتذابهم - تدريجياً - إلى عملية البناء الاشتراكي .

( ب ) حرمان العناصر الاستغلالية من احتمالات فرض أى تأثير على الجماهير ، وحرمان هذه العناصر الاستغلالية من إمتيازاتها الطبقية وذلك بتنظيم جماهير الشعب داخل مجالس سوفييتات الشعب العامل .

( ح ) توحيد الأهالي الفقراء داخل منظمات اقتصادية ذات طابع مهني تعاوني مختلط . والهدف من هذه المنظمات تسهيل عملية إنتقال العمال من أشكال الاقتصاد للتخلف إلى أشكال أكثر تقدماً ، والانتقال من حياة البدو الرحل ، إلى اقتصاد زراعي ومن حانوت الحرفي القائمة على سوق حرة إلى عمل في الجمعيات التعاونية لحساب الدولة ، والانتقال من الإنتاج

الحرفى فى المحال إلى إنتاج للصانع ، ومن الزراعة المحدودة إلى زراعة الأرض على أساس جماعى مخطط .

(د) محو الفوارق القومية الحقيقية التى نجمت عن الفوارق الاقتصادية التى رسخت على مر التاريخ . وتم إعتبار عملية إلغاء الفوارق القومية عملية تستغرق أمداً ، عملية تتطلب فضلاً ملحاً ، صلباً ، ضد رواسب الضغط القومى والعبودية الاستعمارية فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وكان تصنيع للنطاق القومية هو السبيل الأساسى إلى القضاء على الفوارق القومية .

ولقد كان هذا البرنامج أساس تطوير الجمهوريات السوفيتية فى الشرق لعدد من السنين .



## الاصلاحات التدريجية

تميز عملية إنتقال الشعوب من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية بأنها تتم بشكل تدريجي ، كما تستدعي الاستمرار والصبر من أجل القيام بمختلف الإجراءات .

ولقد دل تطور الجمهوريات السوفيتية في الشرق على أنه في البلدان المتخلفة اقتصادياً سيواجه الشعب العامل لامحالة فترة طويلة من النضال كي يحصل على السلطة الديمقراطية . وجدير بالذكر أن سرعة التحول من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية تعتمد - إلى حد كبير - على معدل التنمية الاقتصادية في البلد ، ومدى حدة التناقضات الاجتماعية . وكما زاد خط الصناعة من التطور - أى : كلما زاد عدد العمال بالنسبة لإجمالي عدد السكان - تمت التغيرات بسرعة ، وبشكل جذري .

وكانت المناطق الواقعة في وسط البلاد تتميز باستتباب نفوذ العمال والفلاحين بمجرد قيام الثورة . أما الأقاليم الوطنية الواقعة عند الحدود فشهد معظمها ، في السنوات الأولى بعد الثورة ، شكلاً اجتماعياً خاصاً قوامه : الدكتاتورية الثورية - الديمقراطية للطبقة العاملة والفلاحين . وفي أواسط آسيا الوسطى ، وفي إمارة نيجارى السابقة وفي خانات خيفا لم تنصر الثورة الاشتراكية عام ١٩٢٠ ، وإنما انتصرت ثورات



الشعب الوطنية - الديمقراطية . أما الجمهوريات الشعبية السوفيتية التي تألفت في هذه المناطق التي كان يحكمها الخانات في الماضي ، فظلت قائمة حتى عام ١٩٢٤ . وإذا تحولت الثورات الديمقراطية العامة إلى ثورة اشتراكية . تحولت هذه الجمهوريات - سلمياً - إلى جمهوريات اشتراكية وقد تم هذا التحول بطريقة تدريجية ، بعد أن دعم الشعب قواه ، وعظم نفوذه في أوساط الجماهير ، وبعد أن تم تدعيم وضع الشعب العامل في كافة أجهزة الإدارة .



## تأييد من الشعوب الأكثر تطوراً

هناك سمة هامة تميز التطور غير الراسمالي الذي مرت به الجمهوريات السوفييتية في الشرق . وهي أن التحولات السياسية والاجتماعية تمت هنا بأسرع وأيسر مما تم التحول الاقتصادي . وسبب ذلك أن التقدم الديمقراطي العام للجمهوريات الشرق السوفييتية كان جزءاً لا يتجزأ من الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي . ولقد حظيت شعوب الشرق بكل مساعدة وتأييد روسيا الوسطى . ونتيجة لهذا فهمت الجماهير العاملة الثغرات السياسية والاجتماعية على نحو أسرع ، وسارعت بتأييدها . حدث هذا بالرغم من أن الطبقة العاملة ، في آسيا الوسطى ، كانت محدودة بشكل غير مألوف ( ٣٥ و . / من مجموع السكان ) .

إن العلاقة للباشرة مع الطبقة العاملة الروسية ، والعون الذي بذلته من أجل إحداث الثورة ، كل هذا خلق ظروفاً جعلت جهود الشعب الثورية ، تتطور وتأخذ شكلاً جديداً من أشكال التنظيم السياسي ، ألا وهو : مجالس سوفيئات الفلاحين ، وقامت في مناطق لم يكن فيها بروجيتاريا صناعية ، أو كان فيها بالكاد .

كانت مجالس سوفيئات الفلاحين ( ومجالس سوفيئات الرعاة في المناطق التي يعيش فيها البدو الرحل ) الأجهزة الرئيسية للسلطة المحلية في جمهوريات الشرق السوفييتية ، وذلك لعدد من السنين . كذلك

تألفت هناك منظمات ريفية خاصة تضم ممثلين عن فقراء الفلاحين والتوسطين منهم . وكانت هذه المجالس تتمتع ببعض الحقوق التي تتمتع بها أجهزة الدولة . وكانت تقرض الفلاحين ، وتعمل على تطوير المؤسسات الثقافية وللعاهد التربوية . . الخ .

ولقد دلت تجربة الجمهوريات السوفيتية في الشرق على أن مجالس سوفيات الفلاحين ، في البلاد للتخلفة ، تستطيع أن تقود الشعب على طريق التطور اللارأسمالى على أساس تأقلمها مع مقتضيات النظام الاجتماعى السابق على للرحلة الرأسمالية ، وعلى أساس تتمتع هذه المجالس بتأييد وعون الطبقة العاملة المنتصرة فى البلدان التقدمية .



## مراعاة الظروف والعادات المحلية

ثمة مظهر هام للإجراءات المتصلة بتحويل العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية ، ويتجلى هذا المظهر في مراعاة التقاليد والعادات المحلية . ولقد اشتغلت القوى التقدمية هذه في دفع الشعب إلى الحياة السياسية الإيجابية . لقد تم تدعيم سلطة الشعب . بجذب جماهير الشعب العامل إلى معترك الحياة الاجتماعية والسياسية . وفي المناطق التي كانت تفتقر إلى طبقة عاملة ، أو ظهرت بها طبقة عاملة ، محدودة للغاية ، تم حث الممثلين المحليين للفلاحين الفقراء ، أو ممثلي الطبقة العاملة للوجود في مراكز البلاد الصناعية ، تم حثهم على توجيه أعمال الدولة . وفي نفس الوقت تم تجنيد العناصر الوطنية المحلية ، المخلصة للسلطة السوفيتية ، للعمل في الأجهزة الإدارية والاقتصادية . وبمضي الوقت صار هؤلاء قادة مبرزين في الدولة وفي الاقتصاد .

ولقد استلزم الأمر بذل كثير من الجهود كي تتحول الأجهزة القديمة التقليدية - تدريجياً - إلى أجهزة شعبية حاكمة . ونستطيع أن نضرب مثالا على ذلك بنشاط المحاكم الشرعية أو مجالس القضاة (١) ،

---

(١) المربية : مجموعة القوانين الدينية ، والدينية ، والجناية ، والمدنية للمسلمين . ونستمد على القرآن ونختلف عن ( أحكام القضاة ) التي تقوم على الحقوق الاجتماعية العادية .

فقد كانت لها الكلمة للسموعة . بين جزء كبير من الأهالي ، وكانت في ذلك تعمل على قدم المساواة مع المحاكم السوفيتية . وإذ تطور الشعب ثقافياً وتطور وعيه فقدت المحاكم الشرعية ومجالس القضاة نفوذها وانتقلت وظائفها إلى محاكم الشعب السوفيتية . وخشى رجال الدين ، فقدان نفوذهم ومن ثم لجأوا كثيراً إلى تغيير أسلوب عملهم ، وابتمدوا عن اللجوء إلى معايير دينية وبدأوا يستهدون بمعايير التشريع السوفيتي وظهرت إلى حيز الوجود محكمة سوفيتية وشرعية مختلطة . واحترمت الأجهزة السوفيتية الحاكمة السمات المميزة لحياة الأهالي ، فزكت - عن عمد - عدداً من الوسائل كي تخضع لقضاء المحاكم الدينية .

وفي المناطق التي استمرت بها بقايا دينية قوية تم الإحتفاظ بالمدارس الدينية القديمة لسنوات عديدة ، وذلك مع إفتتاح مدارس حديثة . مثال هذا أنه في العام الدراسي ١٩٢٧ - ١٩٢٨ كانت هناك ٣٨١ مدرسة دينية « عقائدية » في جمهورية أوزبكستان ، وظهر نصف هذا العدد بعد نشوب الثورة .

وجدير بالذكر أن الاجراءات الخاصة بتحرير المرأة كانت على درجة كبيرة من الأهمية من أجل صيغ الحياة الإجتماعية - السياسية بصيغة ديمقراطية ، وصدرت قوانين خاصة تلغى «الكليم» (١) وتحرم تعدد الزوجات ، وزواج الأطفال . وتم إنشاء معاهد ثقافية وتربوية

خاصة بالنساء ( نوادي ، جمعيات ، مكثبات ، معسكرات جيلية خاصة بالنساء ) ، بل ومتاجر لايسمح بالتردد عليها إلا للنساء ، تم تنظيم هذا كله لجذب النساء إلى النشاط الإجتماعي السياسي الفعال .

ولقد كانت هذه الإجراءات كلها مراحل إنتقالية أشركت الجماهير في بناء الإشتراكية . وأسست أسس العلاقات الإشتراكية ، وضاعفت من النشاط السياسي للشعب العامل ، ودعمت من نفوذ الطبقة العاملة ، ودورها القيادي .



## حل المشكلة الزراعية

وجدير بالذكر أن التطور الاجتماعى والاقتصادى للشعوب المتخلفة فى الشرق السوفيتى سار جنباً إلى جنب مع التطور الاجتماعى والاقتصادى للبلاد كلها ككل. ولقد أسهم هذا - إلى حد كبير - فى تيسير سبل الكفاح ضد الامبريالية ورأس المال الأجنبى ، وكذلك ضد الطبقات المحلية المستغلة . وامتزجت الأهداف المعادية للامبريالية والإقطاع مع أهداف الثورة الاشتراكية .

وهذه السمة المحددة للتطور الاجتماعى والاقتصادى للمناطق القومية الواقعة على الحدود حددت طبيعة حل المهام الثورية . فهام الثورة الاشتراكية تم حلها ، أولاً ، على أساس وجود دولة متعددة القوميات ولقد أدى القضاء على القيصرية الروسية وسلطة البرجوازية ، أدى إلى تصفية الظلم الأجنبى ( لروسيا العظمى ) فى القوميات الواقعة على الحدود ، وحد - بدرجة كبيرة - من احتمالات تقدم الرأسمالية . وعلى ذلك تمت المحافظة على علاقات ما قبل الرأسمالية فى جمهوريات الشرق . من أجل هذا كانت الإصلاحات الديمقراطية العامة فى الجمهوريات القومية - بالنسبة للاتحاد السوفيتى ككل - لا تعدو أن تكون « إصلاحاً لعيوب » الرأسمالية . ومع ذلك رأى الناس الذين لا يزالون يعيشون فى مراحل التطور السابق على الرأسمالية ، رأوا فى هذا « الإصلاح للعيوب » إلتفازة ثورية هائلة .

وطبيعى ، بالنسبة لهذه الجمهوريات الريفية ، أن تكون مشكلة الفلاحين هى أهم هذه التغييرات جميعاً وكان نجاحها فى التحول إلى طريق البناء الاشتراكى يتوقف - إلى حد كبير - على الوسائل المتبعة لحل مشكلة الفلاحين هذه .

وتلخصت الخطوة الأولى فى الاستيلاء على الأراضى التى اغتصبها القوزاق الروس الأثرياء ، والمزارعون المهاجرون ، عنوة من الأهالى وتوزيع هذه الأراضى على المواطنين المحليين الفقراء . ولقد أسهم هذا الإجراء ، فى المقام الأول ، فى تدعيم الاستقلال القومى ، ذلك أن القوزاق الروس ، والاستماريين من الكولاك « أثرياء المزارعين » كانوا يساندون الإمبريالية فى تلك المناطق .

ثانياً : أسهم هذا الإجراء - إلى حد كبير - فى إضعاف كافة العناصر المحلية المستغلة ، إقتصادياً وسياسياً . وكانت هذه العناصر مرتبطة ، أشد الارتباط بالقبصرية الروسية .

ثالثاً : دعم - إلى حد كبير - مركز السلطة السوفيتية ، مما وضع حداً نهائياً للفوارق القومية فى مجال حيازة الأرض .

وخلال تلك المرحلة ( ١٩٢١ - ١٩٢٢ ) كان الإصلاح الزراعى ، أساساً ، معادياً للاستثمار ، ولم يؤثر على ملكية المستغلين المحليين . وأكثر من هذا أن هؤلاء المستغلين حصلوا على امتيازات معينة فى بعض الحالات . مثال هذا أن المقاطعات المعروفة باسم « الوقف » (١)

---

(١) ملكيات لا يمكن التصرف فيها ، ولا يدفع عنها ضرائب . ويذهب العائد منها ، أساساً ، كى يستفيد منه رجال الدين الإسلامى



والتي اترعت من رجال الدين خلال الثورة ، أعيدت إليهم .  
أما تأمين المقاطعات الزراعية ، والذي تم بمقتضى المرسوم الأول  
للحكومة السوفيتية فى المناطق القومية ، فحدث فى وقت متأخر . مثال  
هذا أنه تم ، فى جمهورية آسيا الوسطى وكازاخستان ، فى الفترة من  
١٩٢٥ إلى ١٩٢٨ ، بعد عمليات الإصلاح الزراعى والرى فى الفترة من  
١٩٢١ إلى ١٩٢٢ . وهكذا تمت الإصلاحات الثورية الديمقراطية على  
مدى عدد من السنين وكانت هذه مرحلة إعدادية طويلة نسبياً للانتقال  
إلى البناء الاشتراكى الشامل .

كان الإصلاح الزراعى والرى إجراءً اجتماعياً واقتصادياً ضخماً  
كان أهم خطوة فى طريق التطور غير الرأسمالى للجمهوريات السوفيتية  
فى الشرق . وقام الإصلاح بتصفية مقاطعات كبار الملاك الإقطاعيين ،  
وخفض فائض ارض التى يملكها الكولاك « أثرياء المزارعين » .  
وهذا الإصلاح قد حرر الجمهوريات الفنية من علاقات ما قبل الرأسمالية  
فى الحقل الزراعى . ومع ذلك لم يسد الطريق أمام تطور العلاقات  
الرأسمالية ، كذلك لم يقض على استغلال للمزارعين . بيد أنه عمل —  
إلى حد كبير — من القضاء على العلاقات الأسروية — القبيلة  
والاقتصاد الطبيعى . وبالرغم من أن التأمين لم يقض إلا على شكل  
واحد من أشكال الاستغلال — وهو القائم على إمتلاك المقاطعات  
الزراعية — إلا أنه كان خطوة ثورية هائلة على طريق الإصلاحات  
الاشتراكية ، وصبغ الزراعة بالصيغة الجماعية ووضع حد لاستغلال  
الإنسان لأخيه الإنسان .

ولقد كانت الحركة التعاونية إحدى الوسائل الهامة للتطور في الطريق غير الرأسمالي . ولقد كان لهذه الحركة بعض السمات المميزة في الجمهوريات السوفيتية بالشرق . مثال هذا أن معدل تطورها كان أبطأ بكثير من معدل تطورها في المناطق الأكثر تقدماً . ومضت فترة طويلة وليست هناك سوى أبسط أشكال التعاونيات . وشيئاً فشيئاً ، ومن خلال غند من المراحل الوسيطة ، تحولت هذه التعاونيات إلى تعاونيات إنتاج . ولم يتحقق الانتقال إلى نظام الكارتل الصناعي « الوحدات الصناعية المتضمنة مع بعضها » في كازاخستان مثلاً إلا في الفترة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ . وفي نفس الوقت تطور نظام التعاون في المجالات الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية ( منتجات القطن ) وتم هذا التطور بمعدل أسرع .

وبالنسبة للرحل تغيرت العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية بمعدل أكثر ببطء . وهنا نجد أن تصفية العلاقات الإقطاعية بدأت بمصادرة القطمان وإعادة توزيع الأراضي الرعوية والأراضي الصالحة للزراعة لصالح الفقراء . وجدير بالذكر أن عملية انتقال الرعاة الرحل إلى أشكال الاقتصاد الاشتراكية — والتي تقتضى حياة من الاستقرار — هذه عملية استغرقت زمناً طويلاً واتسمت بالصعوبة والتعقيد .

لكننا نضادف على العموم نجاحاً سريعاً نسبياً ، في تصفية العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية وانتقال شعوب الشرق السوفيتي إلى الاشتراكية . ومن الحقائق التي تنطوى هنا على أهمية بالغة أن القطاع

الاشتراكي في الاقتصاد ظهر في نفس الوقت الذي حدثت فيه تغيرات في العلاقات الإقطاعية وما قبل الإقطاعية . كانت هناك مناطق اقتصرت فيها الاجراءات على الحد من استغلال الإقطاعيين . وفي نفس الوقت ، وفي مناطق متاخمة ، أو في المناطق السابقة نفسها ، كانت المزارع الجماعية تظهر إلى حيز الوجود .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الإصلاحات السياسية — في الجمهوريات السوفييتية الشرقية — كانت تسبق الإصلاحات الاقتصادية بمسافة كبيرة ، ومن ثم تضمن وضع هذه الإصلاحات الاقتصادية موضع التنفيذ . ومن الأهمية بمكان وضع هذه النقطة في الاعتبار . ذلك أن المطالب الاقتصادية — في البلدان المتحررة حديثاً — كثيراً ما تكون حافزاً إلى إجراء تغيرات سياسية مماثلة . وفي حالة كهذه كانت الإصلاحات الاقتصادية تسبق الإصلاحات السياسية . وفي الجمهوريات السوفييتية الشرقية كانت السلطة السياسية التقدمية تساعد — بكافة الطرق — على التعجيل بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية .



## سمات مميزة للتصنيع

كان لتصنيع المناطق التي كانت متخلفة سماته المميزة . من هذا أن ظهور الصناعة الضخمة أحد الأساليب الأساسية لتغيير العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية ، وتصفية التخلف الاقتصادي والثقافي للزمن .

وجدير بالذكر أن تصنيع الجمهوريات السوفييتية في الشرق تميز بالحقيقة التالية ، وهي أن الصناعة التي ظهرت هناك كانت من نوع حديث . كانت للشروعات تقوم على أساس أحدث الانتصارات في ميدان العلوم وميدان التكنولوجيا . ولم تضطر شعوب الشرق السوفييتي إلى عبور طريق التطور الطويل الصعب ، التطور من التعاونيات البسيطة إلى الصناعة الحديثة . وبما عجل بعملية التصنيع أن الشعب العامل في المناطق المتطورة لم يدخلوا بعصارة خبرتهم ودرايتهم الفنية على عمال المناطق للتأخرة . أما العمال للهرة الذين كانوا يعملون في المراكز الصناعية القديمة فقد التحقوا للعمل في المؤسسات والمصانع القائمة في المناطق الشرقية ، كي يساعدوا إخوانهم العمال في القضاء على تخلفهم الاقتصادي والثقافي .

وهذا يفسر السر في أن معدل التطور في الإنتاج الصناعي بالجمهوريات القومية كان أكبر من معدل التطور في المناطق الناهضة

صناعياً . وقد أسهم هذا في أحداث توحيد تدريجي في معدل التسمية الاقتصادية في مختلف أجزاء الاتحاد السوفيتي . مثال هذا انه بينما كان إنتاج الصناعات الضخمة في الاتحاد السوفيتي برمته يكاد في عام ١٩٤٠ يبلغ مقداره ١٢ ضعف إنتاج ١٩١٣ وبلغت النسبة في كازاخستان ٢٢ ضعفاً ، وفي قيرغيزيا ١٦٠ ضعفاً ، وفي تاجيكستان ٢٤٢ ضعفاً .

وظهرت الصناعة الحديثة لقطاع اشتراكي في الاقتصاد ، وكأساس مادي لتدعيم وحدة . الطبقة العاملة والفلاحين .

وجدير بالذكر ان تصنيع الجمهوريات القومية لم يدل فقط على تقدم في القوى الإنتاجية وإزدهار الثروة القومية للشعوب التي تعيش هناك ، وإنما أكد أيضاً إقرار مساواة فعلية بين القوميات في الدولة السوفييتية المتعددة القوميات ، وظهور طبقة عمالية محلية ، كذلك دعم وحدة الطبقة العاملة الفتية ، والفلاحين ، وأسهم في تقوية الروابط الأخوية بين الطبقة العاملة في المناطق الوسطى في البلاد والفلاحين الذين يعيشون في الأطراف القومية ، حيث كان الشعب يتعرض في الماضي لطغيان القياصرة الروس .

ولقد تم بناء للصانع والمنشآت أساساً في المناطق للتاخة لمصادر المواد الخام ، وفي قلب معظم المناطق التي كانت متخلفة في الماضي ، ولم يتم بناء هذه الأشياء في المناطق الآهلة بالسكان أو التي قطعت شوطاً كبيراً في مضمار التقدم الصناعي . هذا الاتجاه في عملية التصنيع لم يكن يتجاهل القانون الاقتصادي ( والقائل بأن التكاليف الأساسية

لإنشاء للشروعات فى المناطق المنخلفة أكبر بكثير من تكاليف إنشائها  
فى المناطق النامية . ) وإنما كان تنفيذاً واعياً للسياسة القومية السوفيتية  
كانت الدولة السوفيتية تدير وفقاً لمقتضيات قانون التطور النسبى ، للوجه  
للاقتصاد القومى ، ومن أجل هذا اختارت مناطق الإنتاج الصناعى  
بما يحقق أعظم النتائج الاقتصادية وفى نفس الوقت يحل مشكلة اجتماعية  
واقتصادية وسياسية غاية فى الأهمية ، وتتلخص فى الارتفاع بمستوى  
أكثر المناطق تقدماً . ولقد كان لهذه السياسة ما يبررها تماماً . وجدير  
بالذكر أن للشروعات الأولى ، فى المناطق النائية ، لم تكن مربحة  
جداً على طول الخط ، غير أنها أصبحت جميعاً مربحة للغاية بعد فترة  
وجيزة . وإذا ضاعفت للشروعات الجديدة إنتاجها لم يعد من الضرورى  
جداً مد هذه المناطق بمنتجات قادمة من المركز . ونظراً لبعده الشقة  
أدى هذا إلى توفير هائل فى النفقات ، كذلك فإن ظهور مشروعات  
صناعية ضخمة فى المناطق التى كانت متخلفة أسهم فى تدريب العمال  
المهرة المحليين وحل مشكلة عدم العمالة الكاملة فى القطاع الزراعى .  
وفى نفس الوقت أدى هذا إلى تحرير المنتج الصغير صاحب الحرفة من  
عبودية الذين يشترون سلعته وحرره من المضاربين .

كما أن ظهور الصناعة الحديثة فى الجمهوريات السوفيتية بالشرق كان  
بمناسبة أساس مادية للثورة الثقافية . فلقد كانت مشروعات البناء ،  
والشروعات الصناعية ، مراكز تدريب وثقافة . فى هذه الأماكن  
كان السكان المحليون يتدربون ليتحولوا بعد ذلك إلى عمال . وشرع

للهندسون والفنيون يعملون العمال القراءة والكتابة ومختلف الحرف .  
ولبت للشروعات الجديدة دوراً هاماً في القضاء على الأمية ، وفي تطوير  
مشروعات الصحة العامة ، وبناء المدارس ، وللسارج ، والمدارس الثانوية  
والمعاهد العليا المتخصصة .

ثمة حقيقة أسهمت في نجاح التطورات غير الرأسمالية ، والتحول  
السريع إلى بناء الاشتراكية في جمهوريات الشرق السوفييتية ،  
ألا وهي أن ثورات التحرير الوطنية للشعوب التي تمشي عند الحدود  
تعاقت مع الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي . كان تطور هاغير  
الرأسمالي جزءاً لا يتجزأ من البناء الاشتراكي على نطاق الأمة .

إن العون الأخوي الشامل ، والتعاون الذي أبدته شعوب الاتحاد  
السوفييتي ، والشعب الروسي بصفة خاصة . كل هذا ضمن تصفية —  
سريعة نسبياً — للعلاقات السابقة على للرحلة الاقتصادية ، وذلك بالنسبة  
لاقتصاد ، وثقافة ، وحياة الشعوب التي كانت مستعمرة . كذلك أسهم  
في تحولهم إلى أمم اشتراكية جد متطورة ، تتمتع بكامل حقوقها ،  
وتتمتع بالمساواة . إن وحدة شعوب البلاد التي كانت تخضع لقوميات  
مختلفة مع شعوب روسيا الأخرى ، كل هذا أدى إلى ظهور دولة  
إشتراكية قوية استطاعت أن تقفز من مرحلة التخلف إلى مرحلة  
التقدم في أقصر فترة تاريخية .

### (٣) الحاجة الى تطور غير رأسمالى فى عصرنا

الطريق غير الرأسمالى - مرحلة إنتقالية إلى الاشتراكية

من للملاحظ اليوم أن شطراً كبيراً من البلدان التى كانت مستعمرة تبحث عن سبل التطور غير الرأسمالى ، فى ظل ظروف لم تظهر فيها بعد دكتاتورية البروليتاريا ، كما أن حركات التحرير الوطنى لم تستكمل بعد ، بينما البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لم يستقر وأثناء هذا كله تحاول الإمبريالية أن تحتفظ بهذه البلدان داخل الفلك الرأسمالى .

يبد أن السمة للميزة التى تصاحب التطور الثورى فى الحقبة الحالية هى أن أى بلد - بصرف النظر عن مستوى تطوره الاجتماعى والاقتصادى يستطيع أن يتقدم فى الطريق للوئدى إلى الاشتراكية .

إنه أيسر ، وأسرع ، تحول إلى الاشتراكية - فى المستعمرات السابقة - يمكن أن يتحقق إذا نجحت الثورة الاشتراكية . بيد أنا نجد فى معظم هذه البلدان أن الظروف ليست مهيأة بعد لتوافر المطالب الداخلية التى تضمن الإعداد السريع للثورة الاشتراكية ووضع هذه الثورة الاشتراكية موضع التنفيذ . ومعظم هذه البلاد لا تملك



طبقة عاملة منظمة تنظيمياً كافياً . كما أن فلاحها ليسوا على استعداد للتسليم بزعامة البروليتاريا . بل إن بعض هذه البلدان ليست لديها أية أحزاب ثورية تستطيع أن تنشئ تحالفاً بين طبقة العمال والفلاحين وتترغم الثورة . وفي ظل هذه الظروف نجد أن إعلان ستار الثورة الاشتراكية معناه القفز وتخطي مراحل التطور الثوري والوقوع في المهوة . ولن يجعل هذا في الاجراء الثوري ، بل على العكس سيعطله . ولكن ليس معنى هذا أن هذه البلدان مطالبة بتأجيل التطور الاجتماعي والسياسي ، أو حتى إيقافه ، إلى أن تتوافر الشروط اللازمة للثورة .

إن شعوب الأقطار التي تحرر حديثاً تواجه مهمة عملية هامة . تلخص هذه المهمة في البحث طرق ، وأساليب ، وسبل وسيلة تستطيع أن تيسر عملية التحول من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية ، والعثور على الروابط الانتقالية ، والمراحل الانتقالية للتطور من التأخر إلى التقدم .

وفي الحقبة الحالية ، وفي البلدان التي تفتقر إلى الظروف للسوانية لظهور سلطان الطبقة العاملة ، نجد أن التطور ، في الطريق للارأسمالي يمكن أن يتم خلال المرحلة الديمقراطية لثورة التحرير الوطنية ، وفي هذه الحالة لا نجد أن التطور غير الرأسمالي يعني بناء الاشتراكية . إنه لا يسدو أن يكون مرحلة إنتقالية ، مرحلة توفر جميع الشروط اللازمة للتقدم في الطريق الاشتراكي بعد ذلك .

إن إعداد برنامج للتطور غير الرأسمالى فى البلدان التى تفتقر إلى الشروط الضرورية للإنتقال إلى الرأسمالية ، هذا الإعداد لاينى — بأية حال من الأحوال — بنذ شعار الثورة الاشتراكية. بل على العكس إن احتمالات الثورة الاشتراكية تعظم كلما أخذ طريق التطور غير الرأسمالى فى إعداد الذين لم يستمدوا بعد للثورة الاشتراكية لسبب أو لآخر . وفى نفس الوقت نجد أن الفرص تمنح لمؤلاء الناس كي يتحولوا بعد ذلك إلى الاشتراكية من طريق مرحلة وسيطة هى مرحلة السير فى طريق التطور غير الرأسمالى .

وطبيعى أن إختيار طريق التطور الإجتماعى والإقتصادى فى المستقبل أمر يخص البلدان نفسها . وستوقف النتيجة على القوة النسبية لقوى الطبقات ، وعلى الصراع الدائر بينها .



## ظروف دولية مواتية

نلاحظ ، فى الحقبة التاريخية الحالية ، وجبود ظروف دولية مواتية للتطور غير الرأسمالى .

إن للمركة التى تخوضها الشعوب التى تحررت حديثاً من أجل تحقيق إستقلالها الاقتصادى ، واختيارها لطرق التطور الاجتماعى والاقتصادى كل هذا يتم فى جو من التعايش والتنافس بين نظامين إجتماعيين عالميين .  
وجدى بالذكر أن إنتصار قوى الاشتراكية والسلام على قوى الامبريالية والحرب يزداد اليوم وضوحاً فى العترك الدولى . لقد أصبح النظام الاشتراكى درعاً يمكن أن تحصن به الشعوب التى تحررت حديثاً وهى تشرع فى تطويرها القومى للمستقل . ولقد دلت أحداث السنين الأخيرة ، فى عدد من المناطق بآسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، دلت بوضوح على أن الدول الامبريالية لم تعد قادرة على النهى فى مقاصرها الاستعمارية دون أن يردعها رادع . إن القوى المتحدة للإشتراكية وحركة التحرير الوطنى العالمية تزود هذه الشعوب بالقدرة على المقاومة والصمود . إن التعايش السلمى يحد من إمكانية حدوث عدوان إمبريالى على البلدان للتحررة حديثاً ، كما أنه يهيء فرصاً مواتية لمزيد من التقدم لحركة التحرر الوطنى ، ويسر السبيل أمام معركة الشعوب من أجل التطور الاجتماعى والاقتصادى فى أكثر الطرق تقدماً .  
إن نجاح حركة التحرر الوطنى ، وتدعيم الوضع الدولى للبلدان للتحررة

حديثاً يتيح لها مزيداً من الفرص كي تلعب دوراً إيجابياً لتقريب مصيرها ومصائر الجنس البشري برمته .

وحين تشرع شعوب البلدان الآخذة في النمو في خلق اقتصاد وطني مستقل ، وفي تطوير طاقاتها الإنتاجية ، فانها تستطيع أن تعتمد على العون الذي تقدمه البلدان الاشتراكية ، وهو عون لا يستهدف مصلحة شخصية . وهذا العون يضاعف من احتمالات تقدمها الاقتصادى . إن العون الاقتصادى الذى تقدمه البلدان الاشتراكية للبلدان المستقلة حديثاً قد وضع حداً لاحتمار الدول الامبريالية ، فقد كانت تستأثر بعملية إرسال أجهزة الصناعة للبلدان المستقلة حديثاً ، وتحكم عملية منح القروض ، وتقديم النصح الفنى . ومن شأن هذا الاجراء أن يمنع الاحتكارات من إملاء شروطها على البلدان الآخذة في النمو . إن التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية والبلدان الآخذة في النمو على أساس من المساواة اعامل هام في تدعيم موقف البلدان الآخذة في النمو في علاقاتها مع الامبريالية .

والعون الاقتصادى الودى الذى تقدمه الدول الاشتراكية يتيح للفرصة أمام النصفية الكاملة لذلك النظام المهيمن ، نظام عبودية واستغلال بعض الدول الأخرى . وإن انهيار هذا النظام يسهم فى انهيار الامبريالية على نطاق عالمى ، كذلك تصبح الشعوب المتحررة حديثاً حرة فى اختيار طريق التطور التقدمى .

وفى الحقبة الحالية نجد أن التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية والدول المتحررة حديثاً من أهم السبل التى تدعم ثورات التحرر الوطنى .

## عدم صلاحية الرأسمالية

ولمى جانب الظروف الخارجية الإيجابية هناك أيضاً سمات داخلية مواتية تسهل جيداً عملية تحول البلدان للتأخرة اقتصادياً إلى طريق . التطور غير الرأسمالى . ففى أذهان شعوب البلدان للتحررة حديثاً يرتبط الاستثمار ، والامبريالية ، وسياسة الحرب ، والسلب ، والاستغلال والعبودية ، والفقر ، يرتبط هذا كله بالنظام الاجتماعى الرأسمالى . إن شعوب الأقطار التى كانت مستعمرة وخاضعة عانت أبشع مظاهر « للدنية » الرأسمالية .

إن دروس التطور الرأسمالى فى البلدان المستقلة حديثاً تقنع الجماهير باستحالة حل للمشاكل الوطنية الأساسية بالطريقة الرأسمالية والجماهير تعرف أن البرجوازية - حين تمسك بزمام السلطة - تحاول أن تنقل عبء البناء الاقتصادى لتثقل به أساساً - كاهل العمال ، وأنها تؤجل وتعرقل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة التى تعد بها . ويظل رأس المال الخاص يحتل مكان الصدارة ، وينمو على حساب الشعب . ويزداد تركيز الثروة فى أيدي فئة صغيرة نسبياً من السكان ، وبالرغم من ارتفاع الأرباح تظل الأجور الحقيقية للعمال عند نقطة ثابتة ، بل وتخفض فى بعض الأحيان ، ويكتب على الناس أن يعيشوا محرومين بسبب البطالة والارتفاع ، الدائب ، فى الأسعار .

وفي الدول الفتية التي تتطور على الطريق الرأسمالي نلاحظ ركوداً في الزراعة ، بالرغم من انها تشكل نصف ، أو أكثر من نصف ، الدخل القومي . وما زال زمام الزراعة في أيدي كبار الاقطاعيين ، وللرايين ، والمضاربين . ويزداد فقر الفلاحين والعمال الزراعيين .

وجدير بالذكر ان المحاولات التي ترمى إلى حل مشاكل الديمقراطية بما يتمشى وللصالح الرأسمالية ، هذه المحاولات تقوى شكيمة البرجوازية ولا تحل للشا كل الرامية إلى رفع مستويات معيشة العمال . إن التجربة خير معلم للجهاير . انها تقضى على أوهام التقدم السريع الظاهري ، وهي أوهام تسمى البرجوازية إلى نشرها كي تظل الشعوب للتحركة حديثاً في القيود .



## ضرورة الطريق غير الرأسمالى

لقد ناضلت الشعوب من أجل التحرر لأنها لا تريد الاستمرار في معاناة الاستغلال الرأسمالى ، والفقر ، لسنوات طوال وهم يرفضون أن يسيروا في طريق الغرب ، طريق ما يسمى بـ « الاستثمار الحر » ، الذى يؤدي - لا محالة - إلى زيادة ثروة الأقلية ، وفقر الغالبية . لقد بدأت الجماهير العاملة في الأقطار الآخذة في النمو - تتحرك . وهى تريد أن تخلص نفسها من التأخر والفقر في قصر فترة تاريخية ممكنة . وهى تريد أن تحقق ، بالفعل ، الأهداف الديمقراطية لثورات التحرر الوطنى . وهى تطالب بالاشتراك ، الفعلى ، في تسيير شئون الدولة . وجدير بالذكرا أن تنظيم القوى التقدمية الديمقراطية آخذ في التزايد . كذلك يزداد نفوذها . وفي ظل هذه الظروف يزداد وضوح الحقيقة التالية : أن الأقطار للتحررة حديثا لابد وأن تسير في طريق التطور غير الرأسمالى .

غير أن هذا لا يعنى ، بأية حال من الأحوال ، أن كافة الأقطار للتحررة حديثاً تقف على عتبة ثورة اشتراكية . وستكون واهمين إن نحن إفترضنا أن إستحالة حل للمشاكل للحظة الحاضرة بالأسلوب الرأسمالى سيجعل شعوب هذه الأقطار تتحول ، تلقائياً ، إلى الطريق الاشتراكي . إن التاريخ يرينا أن الشعوب قد تضطر - في بعض الأحيان إلى إحتمال للمشاكل لفترة طويلة ، دون حل لهذه المشاكل ، بالرغم من أن الظروف اللازمة لانتقالها إلى نظام إجتماعى جديد قد توافرت منذ فترة طويلة .

## أى طريق نختار

إن التحول إلى الطريق غير الرأسمالى لا يمكن أن يتم من تلقاء نفسه . إنه يتطلب جهداً واعياً ، هادفاً ، تبذله كافة القوى التقدمية والديمقراطية الموجودة فى البلاد . وطريق التطور غير الرأسمالى مضمون بفضل نضال الطبقة العاملة ، وجمهرة الشعب ، والحركة الديمقراطية العامة ، كما أنه يتفق وصالح الغالبية المطلقة من الأمم .

وفى الأقطار للتحررة حديثاً نلمح صراعاً طبقياً حاداً يدور حول اختيار الطرق التى تقضى إلى مزيد من التطور . لقد كان الزعماء السياسيون للبلدان الآخذة فى النمو يتمتعون بتأييد جمهرة الشعب خلال معركة التحرر وهم اليوم يواجهون اختياراً محيراً ، حاسماً : إما أن يسمحوا لرأس المال الخاص بحرية التصرف الكاملة - وفى هذه الحالة لن يتحقق أى مطلب أساسى واحد من مطالب الشعب - وإما أن يخوضوا الثورة الوطنية الديمقراطية على أمل تحويلها بعد ذلك إلى ثورة اشتراكية .

وفى البلدان السياسى يبدو هذا الاختيار الصعب اختياراً بين خطر القوى الرجعية والقوى الديمقراطية الأصيلة لمثلث الشعب . وجدير بالذكر أن الزعماء الوطنيين لمديد من الدول الفتية ذات السيادة لم يقرروا بعد ، وبوضوح ، أى اتجاه يختارون من بين هذين الاتجاهين للتطرفين . وهم ، فى بعض البلدان ، يحاولون البحث عن طريق ثالث ،



هذا الطريق - في جوهره - مناوره مترددة بين إرضاء الرجمين وتلبية مطالب الجماهير .

وجدير بالذكر أن للوقوف في كثير من الأقطار للتحركة حديثاً ليس مواتياً بعد للانتقال للبشر إلى بناء الاشتراكية غير أن التطور الرأسمالى لا يستطيع ، فى نفس الوقت ، أن يحل للشاكل التى تواجه هذه الأقطار . إذ منطق الحياة نفسه يقول لقادة هذه الأقطار إن التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قادوا شعوبهم على الطريق غير الرأسمالى . والأوضاع التالية صاحبت إمكانية تحول الشعوب التى كانت مستعمرة إلى الطريق غير الرأسمالى :

( أ ) لقد انهيار النظام الاستعماري للإمبريالية تحت ضربات حركة التحرر الوطنى . والشعوب التى كانت منسحقه فى الماضى ومحرومه من كافة الحقوق قد استيقظت على حياة جديدة . ويزداد اليوم اشتراكها فى الجهد التاريخى الذى يبذل اليوم .

( ب ) إن شعوب المستعمرات السابقة ، الذين ظفروا باستقلالهم الوطنى ، قد بدأوا - بمجديه - يبحثون عن طرق التطور الاجتماعى ، طرق تستبعد كافة أشكال الاستغلال .

( ج ) إن الشعوب التى تحررت حديثاً بدأت تفتح - اقتناعاً كاملاً - ووسط المنافسة بين نظامين اجتماعيين واقتصاديين ، بأن طريق التطور غير الرأسمالى هو أفضل سبيل لتصفية تأخرها للزمن ، ورفع مستوى معيشتها .

(د) لقد أصبحت الاشتراكية العالمية عاملاً حاسماً في تطوير المجتمع  
الإنساني ، كذلك تزداد الشواهد التي تثبت تفوق قوى الاشتراكية على  
قوى الرأسمالية .

وفي ظل هذه الظروف تستطيع شعوب البلدان المتحررة حديثاً أن  
تُضطلع بمهمة التطور غير الرأسمالي كوسيلة لإرساء أسس النظام الاشتراكي .



## ( ٤ ) الاضطلاع بالمهمات الوطنية

### الديمقراطية أساس التطور غير الرأسمالى

للمهمات الوطنية الديمقراطية التى تضطلع بها  
البلدان للتحررة حديثاً

---

من الملاحظ ، فى معظم المستعمرات السابقة ، أن ثورة التحرر الوطنى الديمقراطى لم تستكمل بعد . إنها تحتاج إلى مزيد من التطور ، ويقتضى هذا الاضطلاع بكافة الأعباء الوطنية الديمقراطية الأساسية . إن استكمال هذه الأعباء ، على نحو منتظم ، يضمن توافر الظروف الاقتصادية التى تتيح السبيل للتقدم غير الرأسمالى وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية . وبالنسبة لمعظم الأقطار للتحررة حديثاً تلخص هذه الأعباء فيما يلى :

تدعيم استقلالها السياسى والقضاء على الاستغلال الرأسمالى - حل  
لمشكلة الزراعية لصالح الفلاحين والقضاء على طبقة الإقطاعيين الذين  
يعيشون كالنبات الطفيلى والسير قدماً بعملية التطور الصناعى على أساس  
اشتراك الدولة المباشر ، وتحت سيطرتها - فرض إشراف الدولة على  
الملكيات الأجنبية وملكيات كبار الرأسماليين المحليين - صوغ الحياة  
الاجتماعية والسياسية بالصيغة الديمقراطية .

إن تحقيق هذه اللام لم يضع حداً بعد لاحتمال تطور الرأسمالية . بل على العكس : إن تصفية الاستبداد الأجنبي ورواسب الإقطاعيين يبعد الطريق أمام التطور الرأسمالي . الوطني . والتجربة التي تمر بها الأقطار للتحرة حديثاً تدل على أن عناصر البرجوازية المحلية تسمى - بمساندة رأس المال الأجنبي - إلى استغلال الوضع الراهن لتدعيم أوضاعهم والتوسع في مجالات نشاطهم . وفي عدد من المستعمرات السابقة . وكذلك في بعض أقطار أمريكا اللاتينية ، كان التحرر السياسي من الامبريالية الأجنبية حافزاً على ظهور علاقات رأسمالية . ويظهر هذا الليل نفسه - إلى حد ما - في كافة الأقطار للتحرة حديثاً .

ومع ذلك نمة إتجاه مضاد ظهر في عديد من الأقطار ، ويشمل في الحلد من تطور العلاقات الرأسمالية في نفس اللحظة التي تبدأ فيه حمايات التحول الديمقراطي .

إنه إجراء طبيعي . إن الاتجاه اللارأسمالي لتحقيق تطور أكبر للثورات الوطنية الديمقراطية لا يتبدى في اللبادة إلى عمو الرأسمالية من كافة مجالات العلاقات الاجتماعية ، وإنما يتبدى في الاستفادة من الانتصارات الاقتصادية التي تحققت بأن توجد - بالتدرج - الشروط وللزايا التي تكفل تطور أشكال الإنتاج اللارأسمالي ( والاشتراكي ) . إن الاشتراكية لا يمكن إيجادها على القور بين يوم وليلة . والانتقال إلى الاشتراكية إنما يفترض وجود عدد من المراحل الوسيطة .

إنه لإجراء طويل نسبياً ، إجراء يقتضى عدداً من الإجراءات  
التي يجب القيام بها بشكل منتظم . وجدير بالذكر أن بعض الإجراءات  
التي تمهد الطريق إلى الاشتراكية يجب أن تنبع من احتياجات جماهير  
الشعب ، ويجب أن تعترف غالبية السكان بضرورة هذه الإجراءات .  
ويجب أن تنضج هذه الإجراءات في حقل الحياة الاقتصادية ، ويجب  
أن يكون تحقيقها أمراً ممكناً تماماً .



## حدود الاحتكارات الأجنبية

تمة مهمة ملحة يجب ان تضطلع بها البلدان للتحرة حديثاً ، ألا وهي القضاء على استغلال الاحتكارات الأميرالية لها . والاضطلاع بهذه المهمة يصاحبه عدد من الاجراءات للتنوعه التي تحد من تطور الرأسمالية . كذلك يصاحبه ظهور علاقات اجتماعية جديدة .

والأعوام الأولى من التطور للمستقل في البلدان للتحرة حديثاً يدل على وجود سبل مختلفة لمحاربة رأس المال الأجنبي . ولقد بات واضحاً في أماكن كثيرة ، مدى العيوب التشريعية في مجالات نشاط رأس المال الأجنبي وللرا كز الرئيسية في الاقتصاد إنما أصبحت مجالاً للدولة لا ينافسها فيه منازع . وفي نفس الوقت يتمتع الرأسماليون الوطنيون بامتيازات خاصة . كذلك يتم الحد من تحويل الأرباح إلى الخارج ، ويعاد استثمار نسبة من الأرباح في فروع تحددها حكومات الدول المستقلة حديثاً . ويصبح هذا ملزماً . ويحظر نقل رأس المال ولا يتم دفع الأرباح بالنقد وإنما في شكل شحنات مواد خام أو إنتاج كامل الصنع . ويفرض عدد من القيود على نشاط الاحتكارات الأجنبية في حقل التجارة الخارجية ونظام التمويل بالقرض .

كذلك تتخذ إجراءات أخرى للتعجيل بالتحرة من رأس المال الأجنبي .

مثال هذا ان الاحتكارات الأجنبية تصبح ملزمة بتدريب العدد المطلوب من المتخصصين والعمال للهرة المحليين . وذلك خلال فترات محددة . كذلك تصبح بعض المراكز في الإدارة وتسيير دولاب العمل محرمة على المتخصصين الأجانب .. إلخ .. ان سيطرة المال والحكومة على نشاط الاحتكارات الأجنبية وسيلة هامة للحد من هذه الاحتكارات واخراجها من الميدان الاقتصادي . ومثل هذه السيطرة تنفع حداً لاستغلال الامبريالية . كذلك يمكن أن تصبح اجراء انتقاليا هاماً يمهّد لتأميم هذه الشركات فيما بعد .

وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية النضال من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتقدم الطبيعي . وجب أن نلاحظ ان الاجراءات التي يقدم عليها عدد من البلدان المستقلة حديثاً لتتحكم في رأس المال الأجنبي والحد من قدرته على السلب والنهب قد تكون مساوية في أهميتها . بل وأكثر أهمية أحياناً . من تحويل جزء من الأنصبة من أيدي البرجوازية المحلية . ان فرض السيطرة التامة على نشاط الاحتكارات الأجنبية . ونجاح هذه السيطرة ، دليل مؤكد على تدعيم سلطات الدولة وهيبتها . أما تحويل أنصبة الاحتكارات الأجنبية إلى البرجوازية المحلية فيسهم في نمو عنصر رأس مالى خاص . يسهم في نمو الرأسمالية بصفة عامة . وفي ظل الظروف الحالية لا يمكن اعتبار هذا ظاهرة تقديمية .

وبالزعم من أن مختلف الإجراءات التي ترمى إلى الحد من نشاط  
الاحتكارات الأجنبية لها بعض الأثر ، إلا أنها لا تقضى تماماً على  
الاستغلال الأمبريالي في البلدان المتحررة حديثاً فإذا تم تنفيذها  
بطريقة منطقية ومنظمة فإنها تستطيع إلى حد ما تقييد الأمبرياليين .  
بل وإجبارهم على التراجع . وكلما كانت السياسة العادية للامبريالية أكثر  
إصراراً وثباتاً سارعت الاحتكارات إلى التراجع .



## تأمين الممتلكات الأجنبية

إن تأمين للممتلكات الأجنبية ، وبخاصة في فروع الاقتصاد الرئيسية لأهم إجراء تتخذه الدول الفتية . كما أن تحويل الاستثمارات الأجنبية السابقة إلى الدولة يدعم مركزها الاقتصادي إلى حد كبير . وبالرغم من أن هذا التأمين يتم عادة على أساس تعويض الملاك السابقين ، إلا أنه يضع حداً لسيطرة رأس المال الأجنبي في فرع أو آخر من فروع الاقتصاد ، بل ويضع حداً لسيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلاد ككل .

وبالبلدان التي أصبح فيها التأمين سياسة اقتصادية ثابتة قد حققت أفضل النتائج في معركتها من أجل الاستقلال الاقتصادي . إن محاربة الإحتكارات الأجنبية ، وتأمين ممتلكاتها ، وطردها من البلاد ، كل هذا بعد أشكالاً فعالة لتطوير حركة التحرر الوطني ، وتوفير الشروط الاقتصادية التي تكفل تقدم البلاد في الطريق غير الرأسمالي .

وتدل التجربة في أن تأمين كافة الإستثمارات الأجنبية ليس شرطاً ملازماً لتحقيق سيطرة الدولة ، فليست كل الدول المتحررة حديثاً تملك بالضرورة - الظروف الداخلية والخارجية التي تأمل تحقيق هذا المطلب وفي بعض الجهات نجد أن الحكومة في يد ممثلي البرجوازية اللوالية للإمبريالية ، وهؤلاء يحاولون الإبقاء على رأس المال الأجنبي باعتباره

الأساس الاقتصادي للبلاد . وفي بلدان أخرى نجد ان الحكومة في أيدي عناصر ثورية قلقه ، كما أن جماهير الشعب لم تفرض به ضغطاً كافياً تطالب فيه بالتأميم ، وفي بلدان أخرى نجد أن الظروف الاقتصادية التي تسكن التأميم لم تبلور بعد ، وأن هذه البلدان تفتقر إلى الحد الأدنى الضروري من الموظفين والموارد اللازمة لكي تسير المشروعات سيرها العادي . وأكثر من هذا أنه يصعب عليها أن تنظم أسواقا لمنتجاتها .

وعندما يوضع التأميم موضع التنفيذ فنلهم أن نأخذ في إعتبارنا صلاحيته الاقتصادية والسياسية في ظل الظروف المحددة التي تعيش فيها كل دولة بل وعلى أساس ظروف كل فرع من فروع الاقتصاد . يجب أن نأخذ في الاعتبار الضرورة الاقتصادية التي تحتم تأميم هذا المشروع أو ذاك . ويجب ألا نقف عند هذا الحد ، وإنما نأخذ في إعتبارنا أيضاً الآثار السياسية التي تترتب على هذا التأميم : الآثار الخارجية ( ما إذا كان الموقف الدولي يحجز هذا التأميم ) والآثار الداخلية ( ما إذا كان الشعب العامل على إستعداد لوضع قانون التأميم موضع التنفيذ ، وتنظيم المشروعات للؤممة بحيث يضمن إستمرار سيرها بلا توقف ) . وفي كافة هذه الحالات ننظر القوى التقدمية والعمل برمتهم إلى التأميم على أنه إنتصار هام في المعركة ضد الإمبريالية وأنه ركيزة هامة في التطور للمستقل للبلاد ، وأنه وسيلة هامة لجميع كافة القوى الديمقراطية .

وفى الحرب لابد من سلسلة مستمرة من الاتصالات ، حتى لو كانت محدودة وتكتيكية ، كى ترتفع الروح للثوية للقوات المحاربة . وينطبق هذا على الثورة : إنها بحاجة إلى سلسلة مستمرة من الخطوات السياسية ، من هذا : تبثت الجماهير لمزيد من النضال ، وأن تبث فيهم الإيمان بجمعية الانتصار والتأميم إحدى الوسائل التى تكفل ذلك . ذلك أنه يضاعف من الروح الثورية ويزيد من تصميم العمال على النضال من أجل الاضطلاع بالمهام الديمقراطية . وتعظم قدرة التأميم على التبثت بصفة خاصة عندما يتم فى شكل عقوبات اقتصادية تعرض على الرأسماليين الأجانب أو للوطنين . فإذا حاولت الإحتكارات الأجنبية أو البرجوازية المحلية عرقلة الاجراءات الاقتصادية التى تتخذها الحكومة ، وإذا حاولت إحداث اضطراب فى حياة البلد الاقتصادى وخلق الفوضى ( وهذا ما حاوله كبار الرأسماليين للصيرين فى الجمهورية العربية المتحدة ، والاحتكاريون الفرنسيون فى الجزائر وغبيا ، والهولنديون فى اندونيسيا . الخ . . ) لم تسكت الحكومات الثورية الوطنية على هذه . إنها تلجأ ، فى هذه الحالة ، إلى أعنف الاجراءات . لوضع حد لهذه المحاولات . كما انها تضطلع . بنفسها . بمهمة إدارة هذه للشروعات .

إن للعركة ضد رأس المال الأجنبي ، وهى أهم عنصر أساسى فى الحركة الديمقراطية العامة ، تفترض أن الحكم فى أيدي القوات الديمقراطية . وأن العناصر الرجعية للولاية للامبريالية قد أزيغ عن السلطة . وبدون تدعيم مراكز القوى الديمقراطية ، وبدون الاطاحة بالقوى

الرجية ، يستجیل وضع حد لسيطرة رأس المال الأجنبي على إقتصاد البلاد .

ومالم تبدأ أنفسنا في المجال الاقتصادي ، والمجال الاجتماعي الديمقراطي ومالم نأخذ الوضع الدولي والداخلي في اعتبارنا ، فإن تأييم للممتلكات الأجنبية قد يسيء إلى هذا الاجراء التقدمي جداً في المعركة من أجل استقلال البلاد إقتصاديا . وقد يحبط القوى التقدمية . والتسرع في هذه الامور أشبه بالمغامرة كما أن عدم وجود مبرر للتلكؤ في عملية التأميم . مع توافر كل الشروط الضرورية . قد يحول دون مزيد من التطور للتورة . كذلك يساعد القوى الرجعية على تدعيم مراكزها .



## استغلال رأس المال الأجنبي

تفتقر معظم الدول ، المتحررة حديثاً ، إلى القوى الإنتاجية الحديثة لذلك تفتقر إلى قطاع صناعي وطني خاص بها ، وإلى موظفين مدربين في الحقل الهندسي ، والفني ، والإداري . . . كل هذا يضطرها إلى الالتجاء إلى الدول الأكثر تقدماً ، لكي تساعدوا . ولا بد من هذا الإجراء خلال مرحلة معينة من مراحل تطورها للاستقلال . وفي بعض البلدان قد يكون من الضروري الاعتماد على رأس المال الأجنبي في عملية استغلال للوارد ، وهو ما تعجز عنه الدولة في ظل إمكانياتها . واستخدام رأس المال الأجنبي والاستفادة من للمعونة الفنية الأجنبية قد تسكفل للدول الفنية وسائل الانتاج الضرورية ، تلك الوسائل التي ستوافرها بعد ذلك وتستطيع أن تستغلها بطريقة مستقلة . وفي تاريخ بناء الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي فترة كانت فيها الدولة السوفيتية على اعتماد لطلب رأس المال الأجنبي وللمعونة الفنية الأجنبية بشروط غير مريحة نوعاً . وقال لينين في تلك السنوات : « زدودونا بمئات الجرارات وخذوا ولو ٣٠٠٪ عن كل روبل . » كما أن قانون الامتيازات ( ٢٣ نوفمبر ١٩٢٠ ) كفل عدداً من الامتيازات للرأسماليين الذين عبروا عن رغبتهم في مساعدة الدولة السوفيتية على التعجيل بتنمية اقتصادها . لم يكن هناك مقر من هيئة الامتيازات الاقتصادية التي تمنح لرأس المال الأجنبي ، وذلك نظراً لتأخر البلاد في الحقل الفني والحقل الاقتصادي .

وبفضل هذه الامتيازات الاقتصادية حاولت الدولة السوفيتية  
الفنية التمجيل بتطور القوى الاتاحية ، وبذلك تضمن استقلال البلاد  
- اقتصاديا - على أسرع نحو ممكن . وأدركت الدولة السوفيتية أن  
الاعتماد على رأس المال الأجنبي لا يمكن أن يكون إلا إجراء مؤقتاً ،  
وإن كان ضرورياً ، وأنه ليس بالسياسة الثابتة لدول اشتراكية .  
أما الشرط الأساسي الذي يجب أن يتحكم في الاستعانة برأس المال  
الأجنبي فهو أن تسيطر الدولة سيطرة غير مشروطة على نشاط الشركات  
الأجنبية . ولقد كانت الدولة السوفيتية ، في تلك الأيام ، الدول  
الاشتراكية الوحيدة في العالم ، ولم يكن هناك من تلجأ إليه طالبة  
المساعدة . وبالمناسبة : أن رأس المال الأجنبي لم يبد رغبة في تقديم  
المساعدة الاقتصادية لدولة العمال والفلاحين .

واليوم ، تدلف الدول الفنية إلى طريق تطورها في ظل ظروف  
يختلف فيها توازن القوى في المعترك الدولي اختلافاً تاماً . لقد ظهر إلى  
حيث الوجود نظام اشتراكي للدول ، وهو يزداد قوة يوماً . بعد يوم .  
من أجل هذا تستطيع البلدان الآخذة في النمو أن تعتمد على تأييد  
النظام الاشتراكي في العالم .

وفي ظل الظروف الحالية لا تضطر البلدان الآخذة في النمو إلى  
التضحية بالكثير - في المجال الاقتصادي - لحساب الاحتكارات  
الأجنبية كي تحصل على المعونة الاقتصادية والفنية المطلوبة . لن وجود

نظام اشتراكي يضم عدداً من الدول يساعد البلدان الآخذة في النمو على  
الحد - بأقصى درجة - من استغلال الاحتكارات ، كما يساعد هذه  
البلدان على الظفر بامتيازات كثيرة من رأس المال الاحتكاري .

وطبيعي أن بلدان آسيا ، وإفريقية ، وأمريكا اللاتينية لا تستطيع أن تتوقع من الدول الاشتراكية أن تقدر على تزويدها بكل ما تحتاجه من رأس المال ، والعتاد ، والمعونة الفنية . إن عليها أن تبلى شطراً كبيراً من احتياجاتها بالاعتماد على خدمات الدول الامبريالية . غير أنها تستطيع اليوم - وهي تتعامل مع هذه الدول الامبريالية - أن تظهر بمظهر الطرف المستقل الذي يتساوى مع الطرف الآخر . والفضل في ذلك إنما يرجع إلى التأييد الذي تبديه الاشتراكية العالمية . وعلاوة على ذلك ، فعندما تسمح البلدان الآخذة في النمو للاحتكارات الأجنبية بأن تستثمر رأس مالها في فرع آخر من فروع الاقتصاد . نجد أنها تستطيع الآن أن تفرض شروطها وأن تستغل الاعتمادات التي حصلت عليها في التعجيل بالتنمية في الداخل .

وجدير بالذكر أن اعتماد الأقطار المنحرة حديثاً على رأس المال الاجنبي هو إجراء ضروري مؤقت . والقوى التقدمية تحاول أن تقلل - إلى أدنى حد - من النتائج السلبية التي يحدتها رأس المال الاجنبي في اقتصاد البلاد . ولا يعتبر استخدام رأس المال الاجنبي ملاحاً إلا في الأشكال الاقتصادية والشروط التي لا تضر بسيادة البلاد ، وتدل

التجربة على أن القروض والالتزامات الحكومية التي تستغل تنمية فروع الاقتصاد الرئيسية ، هي أكثر أشكال رأس المال الأجنبي قبولاً . كذلك تستغل الأموال الأجنبية في شكل عقد ، وبمقتضى هذا العقد تبنى الشركة الأجنبية مصنعا ، ثم تديره ، وتسلمه بعد ذلك للدولة . وعندما تبرم الشركات الامبريالية عقوداً فإنها تحاول أن تنظر لنفسها بحصة معينة من الأندية ، لذلك تحاول الاشتراك في الإدارة . ولكن ، بفضل تأييد وعون الدول الاشتراكية ، يزداد إضطرار الاحتكارات الأجنبية إلى الانسحاب . كذلك قد تكون الاستعانة برأس المال الأجنبي مشروطة بـ « الاشتراك في الإنتاج » ، وذلك عندما تقوم الشركة الأجنبية بتقديم الاعتمادات ، وللعارف الفنية لوحدة أو أخرى ، ويتم تسديد الحسابات على أساس شحنات الإنتاج التام التصنيع .

إن من الممكن اعتبار رأس المال الأجنبي إحدى العوامل التي تحقق التنمية الاقتصادية مادام هناك إشراف صارم من الدولة الوطنية الديمقراطية ، والشعب العامل في الاقطار التي تحررت حديثاً .

كذلك فإن الاجراءات الرأمية إلى الحد من ، وتصفية رأس المال الأجنبي في البلدان التي تظهر فيها الرأسمالية في شكل احتكارات أجنبية ، هذه الاجراءات بمثابة ضربة قاصمة لتطور الرأسمالية في البلاد عامة . وفي البلدان التي تمسك فيها بزمam السلطة حكومات ديمقراطية نورية - كما هو الحال في الجزائر ، وبورما ، والجمهورية العربية المتحدة ، ومالى ، وبلدان أخرى - نجد أن تصفية مراكز الاحتكارات الأجنبية تعد ،



أيضاً ضربة للبرجوازية المحلية. والضربة تصيب، أول ما تصيب، الطبقات العليا المتصلة بالاحتكارات ، ثم تصيب غيرهم من الرأسماليين. ومع ذلك فإن القيادة الثورية الديمقراطية لا تعتدى على مصالح صغار البرجوازيين ويمثلي البرجوازية للتوسطة الذين يدينون للحكومة بالولاء. وفي هذه البلدان لا يقتصر الأمر على تأمين فروع الاقتصاد أو للشروعات الفردية التي لا تدر ربحاً لرأس المال الخاص ، وإنما يمتد التأمين إلى مجالات الاستثمار التي تدر أكبر ربح للبرجوازية كالمصارف وشركات التأمين ، والتجارة الأجنبية وتجارة الجملة ... الخ .



## البرامج الديمقراطية للإصلاح الزراعي

من أهم المهام الوطنية الديمقراطية التي تواجه أقطار آسيا ، وإفريقية و أمريكا اللاتينية ، مهمة تصفية علاقات ما قبل الرأسمالية وحل المشكلة الزراعية بطريقة جذرية . وبمقتضى هذا الحقيقة التالية : إن ثورة التحرير الوطنية للنهضة للامبريالية ، في البلدان الآخذة في النمو ، لم تقم في نفس الوقت الذي قامت فيه الثورة الزراعية للنهضة للإقطاع . ولم يتحقق بعد للطلب الأساسي لجمهور الفلاحين ، للطلب الذي ينادى بتوزيع الأرض عليهم ، وذلك بتصفية الإقطاعيات التي يملكها كبار الملاك ورجالات الإقطاع . وجدير بالذكر أن الامكانيات الثورية التي يحظى بها الفلاحون الذين تتألف منهم غالبية سكان للمستعمرات السابقة ، هائلة . إن حل المشكلة الزراعية مهمة أساسية في مرحلة الديمقراطية ، للرأسمالية للثورة . ومالم يحدث تحول هائل في حقل الزراعة يستحيل التعجيل بشكل كبير . بتطور القوى الانتاجية ، ويستحيل حل مشكلة ملحة كمشكلة الطعام .

وكما أنه ليس هناك نظام واحد للعلاقات الزراعية ، لا يمكن أن يكون هناك أيضاً منهج واحد لحل المشكلة الزراعية . من أجل هذا تأخذ الثورة الزراعية في الأقطار للتحررة حديثاً أشكالاً متنوعة . ولا يمكن إعداد برنامج مفصل للتغيرات الزراعية مالم تأخذ في الاعتبار

الظروف للمينة ليكل بلد . وبنياته الاجتماعى ، ومعدل تمينته الاقتصادية . . الخ .

وفى الاتحاد السوفيتى ، تم حل للمشكلة الزراعية عن طريق تأميم كافة الأراضى ، وتسليمها للفلاحين كي يستغلوها بصفة دائمة ولا يدفعوا فى مقابلها أى شئ . وفى بلدان اشتراكية أخرى لم تخضع الأرض للتأميم . وتم حل للمشكلة الزراعية بشكل تدريجى ، وذلك بتحديد أقصى حد من الأرض يمكن أن يملكه فرد ، ومصادرة كافة الأراضى الفائضة على هذا الحد ، وتوزيعها - دون تعويض - على الفلاحين وفقاً لمبدأ « الأرض ملك للذين يزرعونها » . إن ظهور هذا الشعار ، وتنفيذه بعد ذلك ، ضمن نزع الأرض - زعاً كاملاً - من كبار الملاك ، ووضع حد لاستغلال الفلاحين ، وتحقيق آمالهم ، وتدعيم تحالف الطبقة العاملة والفلاحين .

وجدير بالذكر أن الإصلاحات الزراعية التى تم الآن بشكل أو آخر فى كافة بلدان آسيا وإفريقية تقريباً ، هذه الإصلاحات لم تكتمل بعد . وفى البلدان التى يمسك فيها ممثلو البرجوازية والملاك بزمام السلطة لاتنى التغيرات الزراعية باحتياجات الفلاحين . كل ما تفعله أنها تحد ، بدرجة طفيفة ، من مساحة الأرض التى قد تكون مملوكة ، كما أنها تخفض الإيجار قليلاً . ويتم دفع تعويض كبير عندما تم مصادرة الأرض الفائضة . أما المبالغ التى تدفع فى حالة رغبة المالك السابق استرداد الأرض فباهظة جداً لدرجة أن الأثرياء جداً هم الذين يستطيعون دفعها

هذه الاجراءات السليمة لاثول - أساسا - المشكلة .

والإمبريالون يرحبون - بشدة - بمثل هذه السياسة . وإذ يحس الإستعماريون بالذعر وهم يلمسون الرغبة للزيادة للشعوب للمستعمرة سابقاً في تفضي طريق التطور الرأسمالي للأولم ، يود الإستعماريون ظهور وتقوية ، الطبقات العليا المحلية ، المستغلة . وفي آسيا ، وفي إفريقيا على نحو أخص ، يطبق الإمبريالون ، بشكل كبير ، سياسة للملكية الخاصة للأرض ، ويوافقون على تقسيم جزء من مقاطعاتهم الهائلة على لأزارعين وبذلك يضمنون لأنفسهم تأييداً اجتماعياً جديداً .

غير أن القوى الديمقراطية ترسم لنفسها برامج الإصلاح الزراعي ، تلك البرامج التي تقف أمام برامج الإمبرياليين والطبقات المحلية المستقلة التي تحاول أن تعرقل الثورة الزراعية .

وفي الأقطار التي تنتشر فيها ملكية كبار الإقطاعيين للأرض تعبر القوى للتقدمية عن الأمانى الحيوية للفلاحين ، ومن أجل هذا تطالب بمصادرة مقاطعات هؤلاء لللاك وتحويلها إلى الذين يزرعون هذه الأرض بالفعل . وفي بعض المناطق ، وبخاصة في شرقي إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، نجد أن الإحتكارات الإمبريالية الضخمة هي السارق الأول للأرض . وهنا نجد أن حل للمشكلة الزراعية يفترض ، أولاً وقبل كل شيء ، تأمين الأراضي التي تملكها الإحتكارات الأجنبية ، وتنظيمها في شكل مزارع ضخمة تملكها الدولة ، أو في شكل مزارع تعاونية .

وجدير بالذكر أن إعلان شعار التأميم الشامل للأرض ، كحدث في اندونيسيا في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ، هذا الاعلان لا يعكس أمانى الكثرة الغالبة من الفلاحين ، كما أن هؤلاء الفلاحين لم يؤيدوا هذا الشعار . وتغير الموقف عندما تمت المطالبة بمصادرة أرض الملاك والاقطاعيين وتحويلها إلى هؤلاء الذين يعملون فيها . إن الجماهير لا تؤيد - بصفة مستمرة - المحاولات التي تبذلها الحكومات لتأجيل عملية تقسيم مزارع الملاك بحجة أن هذا التأجيل ضرورى للحيلولة دون حدوث إنخفاض مفاجيء فى الإنتاج ، إنها لحجة إقتصادية هامة . ومع ذلك يجب ألا تغطى هذه الحجة على الحقيقة التالية : خلال المرحلة الأولى من تطور الثورة الزراعية فمن الضرورى ومن العدل ، إشباع رغبة الفلاحين - العريقة - فى الأرض . إشباعها بشكل أو بآخر .

وتقسيم الأرض ليس ضرورياً تماماً فى حالة وجود مزرعة ضخمة تنتج أشياء للتصدير وتعتبر مصدراً هاماً للدخل . إن أسلم إجراء هنا قد يشمل فى تأميمها وتحويلها إلى مزرعة تابعة للدولة أو مزرعة تعاونية . مثال هذا أن الشركة الفرنسية السابقة للسماة « مكتب النيجر » - فى جمهورية مالى - قد تحولت إلى شركة حكومية . وفى زنجبار تم تأميم الأرض أيضاً .

وفى البلدان التى تكون فيها السلطة فى أيدي القوى الثورية الديمقراطية التى تعبر عن مصالح جماهير الفلاحين ، وعندما يقتضى الأمر

- بصفة خاصة - الإحتفاظ بالملكية الجماعية التقليدية للأرض - تحقيق الإصلاحات الزراعية ، أساساً ، في شكل تعاونيات مختلفة الأنواع .

إن الإصلاحات الزراعية ، في البلدان المنحجرة حديثاً ، هي أساساً إصلاحات ديمقراطية ، غير أنها ليست إصلاحات اشتراكية . إنها لا تحاول دون تطور الرأسمالية . وإنما هي على العكس تزج أية عقبات في طريقه . من هذه العقبات علاقات ما قبل الرأسمالية . وفي نفس الوقت نجد أن القضاء على علاقات ما قبل الرأسمالية ، وتصفية الأشكال الإقطاعية ، وشبه الإقطاعية لاستغلال الفلاحين ، كل هذا يكفل الشروط الواجب توافرها من أجل التحول إلى الإصلاحات الاشتراكية .

أما الحركة التعاونية ، التي تشجعها الدولة ويتم تنظيمها وفقاً لمبادئ ديمقراطية ، ووجود قطاع تابع للدولة ، فيمكن أن يصبح القاعدة للمادية للتطور غير الرأسمالي للمستعمرات السابقة .

أن الحل الجذري للمشكلة - الزراعية - بما يمتنى ومصلحة الفلاحين ، وباشتراكهم - يضع حداً للملكية الإقطاعية الأثرياء للأرض ، ويزود الفلاحين بالأرض التي طال إنتظارهم لها . وإن تحقيق للطلب الأساسي للغالبية العظمى من الفلاحين معناه تعبئة أكبر طبقة من سكان للمستعمرات السليقة وجعلها في صف الثورة ، وجذبها إلى التيار الثوري ، وبذلك ترتفع الثورة إلى آفاق أعلى .

ويدل تطور الدول الفتية إلى وجود محاولات ، في بعض البلدان ،  
للإسراع بالإصلاحات بشكل مفتعل ، وتخطي للراحل الطبيعية .  
وهذه المجلة ظاهرة مفهومة ، بالرغم من أنه ليس هناك ما يبررها .  
ويجدر بنا أن نلتفت إلى التحذير الذي رددته لينين ، حين قال إن  
المجلة ، والعجز عن الانتظار حتى يتم تنظيم الطبقات في الريف ،  
ومحاولة التصرف دون التحالف - المؤقت - مع للزارعين ككل ،  
كل هذا شبيه بفرض إرادة القلة على الكثرة . ومعناه الافتقار إلى  
إدراك الحقيقة التالية : « إن ثورة الفلاحين لا تزال ثورة برجوازية ،  
وإن من المستحيل تحويلها إلى ثورة اشتراكية في بلد مختلف دون  
عدد الانتقالات ، ومن للراحل الانتقالية » .



## صنع الحياة الاجتماعية والسياسية

### بالصبغة الديمقراطية

ثمة عنصر أساسي ومطالب غاية في الأهمية من أجل مزيد من التطور للثورة الوطنية الديمقراطية ، ألا وهو صنع الحياة الاجتماعية والسياسية بالصبغة الديمقراطية . وتجند الجماهير للمساهمة في الإصلاحات الاجتماعية وفي تسيير دفة الدولة . ان هذه المهمة إنما تنبع من طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية . وهي ليست مقياساً من مقاييس الطبقة العليا ، كأن يعنى هذا تغييراً في الحكم ، وإنما هي شبكة من التغيرات الجوهرية العميقة في حياة المجتمع .

ومن واجب الثورة أن تخلق في الجماهير - الذين يصنعون التاريخ - عنصر المبادرة ، ويجب ان تضع حداً للوضع الذي يصبح فيه مصير البلاد في يد طوائف صغيرة من المستغلين الأجانب والمحليين ولا يمكن أن تتحقق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية العميقة إلا باشتراك الجماهير وعلى أساس من نضالها . والجماهير هي القوة الرئيسية التي يهيمها قبل غيرها - القضاء على تأخرها الذي استمر أمداً طويلاً . وهذه القوة ، وحدها ، هي التي تستطيع ان تجبر البرجوازية الوطنية على التسليم بتدمير البناء الاستعماري - الإقطاعي للمجتمع .



إن صيغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصفحة الديمقراطية يفترض ،  
أولاً وقبل كل شيء :

— القضاء على الجهاز البيروقراطي القديم الذي صنعه الاستعماريون  
ذلك الجهاز النترل عن الشعب ، المناهض للشعب .

— تربية وتطوير نمط جديد من القادة في كافة ميادين النشاط  
الاقتصادي والاجتماعي ، قادة يخرجون من صفوف الشعب ، ويعرفون ،  
احتياجاته ، ويدافعون عن مصالحه .

— تشجيع الأحزاب السياسية التي تتخذ جهة متحدة على بذل  
الجهذ الجبار .

— تنشيط نقابات العمال وغيرها من المنظمات الجماهيرية ، والاعتراف  
بحقوقها ، ودورها السياسي الهام في الدولة .

— تحرير المرأة وتجنيد لها للحياة الاجتماعية - السياسية الإيجابية .

— تطوير منظمات الفلاحين على أفضل نحو ممكن واشراكها مباشرة  
في مهمة القيام بعمليات التحول في الميدان الزراعي ، وثقيف  
الفلاحين سياسياً .

— إلغاء الديمقراطية للزيفة التي فرضها الاستعماريون عليهم كي  
يخلقوا فئة من الصنوة الحاكمة التي تدين لهم بالولاء . على أن تحل  
محلها ديمقراطية أصيلة تضمن حرية الكلام والصحافة وتقر مبدأ  
الانتخاب ، من القمة حتى القاعدة ، عند تشكيل الأجهزة الإدارية  
والسياسية .

— جذب الجماهير للكافة إلى عملية إدارة الإنتاج والتوزيع والسيطرة عليهما .

— أن يصبح في مقدور الشعب التمتع بكافة مزايا الثقافة ، والرعاية الصحية : والتعليم العام .

وفي البلدان لتحررة حديثاً تدور اليوم معركة عنيفة من أجل وضع برنامج الإصلاحات الديمقراطية موضع التنفيذ غير ان القوى الرجعية التي يؤيدها الامبرياليون . تعارض مثل هذا البرنامج . والقوى الديمقراطية تناهض من أجل تنفيذه وخلال هذه المعركة يحدث تصنيف القوى الطبقية والسياسية .



## (٥) الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة

إن القيام بالمهام الوطنية الأساسية والمنقبة بالتورة الوطنية الديمقراطية يتطلب - بشكل ملحق - اتخاذ كافة القوى الوطنية . والاتحاد إنما يخدم مصالح كافة الطبقات الاجتماعية الأساسية ، وطبقات المجتمع التي تعاني من الاستغلال الأمبريالي والتأخر الاقتصادي وجدير بالذكر أن الاتجاه المعادي للامبريالية الذي تمثله حركة التحرير الوطني ، وكذلك الرغبة في القضاء على التخلف الاقتصادي الكبير . كل هذا يوفر الشروط الإيجابية اللازمة لتكوين جبهة وطنية متحدة في المستعمرات- السابقة وفي البلدان غير المستقرة . جبهة توحد بين كافة القوى الديمقراطية والوطنية . وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية موضوعية وجدنا أن المعركة التي تخوضها ثورة التحرير الوطنية إنما تهدف إلى وضع خاتمة للنظام العالمي الذي خلقته الأمبريالية . والذي يجعل بعض الدول تستغل دولاً أخرى . هذا هو أحد المظاهر الهامة لأفول الرأسمالية خلال فترة التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي .



## عجالي توحيد القوة التقدمية

لأن المهام الديمقراطية التي تضطلع بها الثورة الوطنية المعادية للإمبريالية تصلح أساساً لوحدة العناصر التقدمية في البلدان المتحررة حديثاً . وتتلخص هذه المهام في :

(أ) تحقيق الاستقلال السياسي ، وانزعاج الجذور الاقتصادية للتحكم الإمبريالي ، والحد من الاحتكارات الأجنبية وطردها من اقتصاد البلدان المتحررة حديثاً .

(ب) خلق صناعة وطنية ، وتطوير هذه الصناعة .

(ج) إدخال الإصلاحات الزراعية لخدمة الفلاحين ، وتصفية كافة رؤوسب الاقطاع والبقية الباقية منه .

(د) رفع مستويات معيشة الشعب وصنع الحياة العامة بالصيغة الديمقراطية .

(هـ) رسم سياسة خارجية مستقلة وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي مع كافة البلدان .

والمرحلة من أجل تنفيذ البرنامج الديمقراطي لاقتضت ثورة جديدة وانما تم في نفس الوقت الذي تم فيه الثورة المناهضة للإمبريالية والاستعمار ، تلك الثورة التي تحقق الاستقلال للبلاد . والمطالبة بتصفية الحكم الاستعماري ، وحصول الدولة على استقلالها ،

كل هذا يصلح أساساً لتوحيد كافة العناصر الوطنية . وفي الوقت الحاضر نجد أن برنامج الإصلاحات الديمقراطية يخدم هذا الغرض . وفي المعركة من أجل تنفيذ هذا البرنامج تطرأ تغييرات على توزيع القوى الطبقية والسياسية والذين يعتبرون أن الثورة انتهت ، ويخشون من تطورها ، هؤلاء ينحرفون عنها وفي نفس الوقت تبرز الى المقدمة قوى جديدة ، قوى تريد إنهاء الثورة . وتتمثل المهام الملحة التي تضطلع بها القوى التقدمية في البلدان المتحررة حديثاً في . منع القوى الرجعية من تحويل الجماهير بعيداً عن الطريق الثوري ودفعها مرة أخرى الى طريق الرأسمالية والبرجوازية المحلية - توحيد كافة القوى الديمقراطية الثورية في المعركة ضدها ، وتعميق الحركة التحريرية الوطنية . ولا يمكن أن يتحقق هذا العمل إلا بتوحيد جهود كافة القوى الوطنية والديمقراطية في المجتمع ، على أن تنظم هذه القوى في جبهة متحدة .

إن عملية تأليف جبهة وطنية ديمقراطية متحدة لمهمة معقدة . ومن الممكن أن تستمر لفترة طويلة ، أو قد تستغرق فترة وجيزة . وفي مقدورها أن تضطلع بمهام وطنية هامة ، أو تحل مشاكل فردية . ولا يمكن تنظيم جبهة متحدة تتمتع بالكفاءة والدوام من وحي إتفاقات مؤقتة تصل إليها الطبقات العليا . ذلك أن هذه الجبهة إنما تتشكل خلال جهود الجماهير من القاعدة ، خلال الاجراءات المشتركة الجبارة التي تقوم بها الطبقات والطوائف الاجتماعية المختلفة . إنها تتشكل من خلال الصراع اليومي من أجل المطالب الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية للشعب العامل .

ويستطيع اتحاد القوى الاجتماعية المختلفة في جبهة متحدة أن يستمر طويلا ، ويصمد ، إذا تم وضع برنامج مقنوس محدد . ويجب أن ينص هذا البرنامج على الأعباء الوطنية لفترة طويلة ، وأن يأخذ في اعتباره الاهتمامات الأساسية للقوى التي تتشكل منها الجبهة المتحدة . ويتعين على هذا البرنامج أن يوضح لكل طبقة ، ولكل فئة اجتماعية . أساليب وحلول بمهام الديمقراطية خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وكذلك خلال تطورها ونحوها إلى ثورة اشتراكية .



## تركيب الجبهة المتحدة

لا يتشابه ببناء الجبهة للتحدة في كافة البلدان ، ولا يتشابه خلال مختلف مراحل الثورة. وهو يتوقف على عوامل مثل : طبيعة التناقضات بين الأبريالية والإقطاع من ناحية ، والقوى الديمقراطية من ناحية أخرى ، وحدة التناقضات الطبقية ، والتكوين الاجتماعي للسكان . والنضج السياسي والتنظيم الذي تتمتع به الطبقة العاملة . وغيرها من العناصر الاجتماعية ... الخ .

وعادة ما تحدث تغييرات في عضوية الجبهة للتحدة خلال كل مرحلة من مراحل النضال . فحين تحس بعض الطوائف الاجتماعية أو الأحزاب . أو المنظمات العامة . أو الأفراد . أن مطالبهم قد تحققت يجمدون . وتحل محلهم قوى جديدة . ومع ذلك تتألف خلال النضال نواة دائمة تحتضن كافة الديمقراطيين .

وإذا نظرنا إلى المسألة من الوجهة الاجتماعية وجدنا أن في إمكان الجبهة المتحدة أن تضم إلى عضويتها العمال . والفلاحين . وصغار البرجوازيين في المدن . والمتقنين . والشريجة الثورية في صفوف العسكريين . والعناصر الوطنية في صفوف البرجوازيين . فإذا نظرنا إلى المسألة من الوجهة السياسية وجدنا أن الجبهة الوطنية الديمقراطية توحد بين الأحزاب الديمقراطية والمعادية للامبريالية . والنفقات المالية . وحركات الفلاحين . ومختلف المنظمات الاجتماعية والثقافية التي تدافع عن مصالح جماهير العمال في ممراتهم من أجل الإصلاحات الفعلية.

## قيادة الجبهة المتحدة

تبدو مسألة القيادة صعبة لحظة تأليف الجبهة المتحدة . ولقد جرت العادة على أن مختلف الطبقات الاجتماعية والمنظمات السياسية تريد أن تضطلع بهذا الدور . ومع ذلك تدل التجربة التاريخية أن المبادرة إلى وضع شروط مبدئية تضمن - مقدما - تجانس طبقة أو أخرى في الجبهة المتحدة إنما تكتب على مستقبلها الفشل . فعندما تتألف جبهة متحدة يجب أن يكون دور المحرك في يد الطبقة أو الطائفة الاجتماعية التي تتمتع بأعظم نفوذ في أوساط المال . ولا يمكن أن تتم قيادة الحركة بمرسوم . كذلك لا بد أن تكون الجماهير مؤمنة بهذه القيادة ، ومعترفه بها .

ومن الممكن تأليف جبهة . والبدا في التحرك في الطريق غير الرأسمالي في ظل قيادة أية طبقة من الطبقات الديمقراطية . سواء كانت طبقة المال . أو الفلاحين . أو صغار البرجوازيين في المدن . وفي بعض البلدان يتزعم المثقفون التقدميون . بما فيهم الضباط الثوار . الجبهة المتحدة . وخلال سير المعركة لا بد وأن تحدث تغيرات في تجانس القوى الطبقية . ولا بد أن تصاحبها تغيرات في قيادة الجبهة المتحدة . أما العناصر غير المستقرة ، والعناصر للتذبذبة ، فتفقد ثقة الجماهير ،



ويتم استبعادها ، بينما تتقدم إلى مركز القيادة القوى الأكثر استقراراً ونشاطاً .

والطبقة العاملة هي أخلص طبقة ثورية في المجتمع الحديث ، وهي تخوض للمركة بدافع من الإيثار ، وبذلك يعترف بها - على نحو كبير - الفلاحون ، وصغار البرجوازيين في المدن ، وغير ذلك من الطوائف الاجتماعية ، ويعتبرونها القوة التي تقود الثورة . وهي لاتضمن لنفسها دور القائد عن طريق مرسوم ، وإنما بفضل النضال اليومي من أجل تحقيق مطالب وأمانى الشعب . هذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن تستند إليه عملية تسليم قيادة الجبهة المتحدة للطبقة العاملة . وكلما كانت الطبقة العاملة أسرع في الاضطلاع بدورها القيادي وكسب الفلاحين في صفها ، وكلما علت الموجه الثورية ، يتم التحول من الثورة الوطنية الديمقراطية إلى الثورة الاشتراكية على نحو أسرع .



## دور الفلاحين

تعد الطبقة العاملة طليعة الجبهة الوطنية الديمقراطية ، كما أن تحالفها مع الفلاحين هو نواة هذه الجبهة والفلاحون هم أقوى كتلة جليفة للطبقة العاملة في معركتها ضد الإمبريالية ، ومعركتها من أجل تنفيذ للهم الديمقراطية . ولا تستطيع الطبقة العاملة أن تفوز بمركز القيادة إلا إذا خاضت معركة تسكر فيها ذاتها وتسعى إلى مطالب الفلاحين وتستكمل الثورة الزراعية . وبهذه الطريقة وحدها تستطيع الطبقة العاملة أن تجتذب الفلاحين وتجعلهم يسهمون - بدور فعال - في العملية الثورية . وتحالف للطبقة العاملة والفلاحين يدعم الأساس الذي تقوم عليه الثورة الديمقراطية . كذلك تتوقف درجة مساهمة الطبقات والطوائف الاجتماعية الأخرى في الثورة الوطنية الديمقراطية ، تتوقف آخر الأمر على صمود هذا التحالف وهذه الطبقات وللراتب الاجتماعية ، نفسها ، يهمنها أن تحظى بتأييد الطبقة العاملة .

والفلاحون ، من الناحية العددية ، أكبر طبقة في البلدان التي تحررت حديثاً ، وهم أضخم كتلة في الثورة الديمقراطية . ومن أجل هذا تتوقف مصائر الحركات الوطنية الديمقراطية على الفلاحين إلى حد كبير . يد أن مصير الثورة يتوقف - بدرجة أكبر على أي

## الطبقات ستقوم الحركة الوطنية التحررية ..

وتدل التجربة التاريخية لتطور الحركات الوطنية التحررية على أن السادة الإقطاعيين كثيراً ما يزعمون للمركة الناهضة للامبرياليين حين لا توجد في البلاد طبقة عمالية ، أو لا تكاد توجد ، وحين لا تزال هناك روابط إقطاعية طبقية . هذا هو ما حدث خلال ثورة الريف في مراکش ( ١٩٢١ — ١٩٢٦ ) وما حدث في أفغانستان ( ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ) ، وسنكيانج ، والتبت ، وعدد من المناطق الأخرى . ومنيت كل هذه الثورات بالفشل . ذلك أن السادة الإقطاعيين لا يريدون أن تتطور معركة الفلاحين للناهضة للاقطاع . وما أن تبدأ الحركة في التطور إلى ثورة زراعية حتى يقدم السادة الاقطاعيون على خيانة الفلاحين والتخلي عنهم .

ومع ذلك ، هناك أمثلة تاريخية أخرى انتصرت فيها ثورات الفلاحين ( كما حدث في منغوليا وفي الجمهوريات السوفيتية في الشرق ) حدث هذا لأن الطبقة العاملة لعبت الدور القيادي في هذه الثورات .

ونتيجة لتكوين نظام اشتراكي عالمي تضاعفت - إلى حد هائل احتمالات انتصار ثورات الفلاحين في كل بلد على حده . وفي ظل الظروف الحديثة تتمتع الثورات الوطنية بالثورات الاشتراكية . واليوم . ينتظر الفلاحين انتصار غير مشروط على الامبريالية . وانتقال إلى طريق التطور غير الرأسمالي .. هذا إذا قاد الحركة ديمقراطيون نوريين .

وفي كل الظروف الحالية ، ومينا اتعنرت ثورات التحرير الوطنية في عديد من البلدان للتخلفة اقتصادياً والتي لا تملك طبقة عاملة بالفعل نجد أن تحقيق مزيد من التطور للثورة يتوقف على الطبقة الاجتماعية التي ستقوم بالدور القيادي في هذه البلدان : أهم الامبرياليون والوالون للاقطاع أم الديمقراطيون الثوريون ؟ كما يتوقف على الذين تعتمد عليهم القوى : هل تعتمد على الدول الاستعمارية أم على نظام الاشتراكية العالمي ؟ إن التأييد الناجم من الاشتراكية العالمية يجعل في الامكان التعجيل بالتطور الاجتماعي - الاقتصادي على الطريق الرأسمالي وهذا يؤدي لا محالة إلى زيادة وتدعيم الطبقة العاملة الوطنية ، وإلى تطور الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية في ظل القيادة الباشرة للطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين تحالفاً وثيقاً .



## البرجوازية الصغيرة والمتقنون في المدن

تتمتع البرجوازية الصغيرة في المدن بإمكانيات ثورية هائلة - في الثورة الوطنية التحررية . وهي تحتل مركزاً وسطاً بين الطبقة العاملة والبرجوازية ، وهي من أجل هذا أنشط قوة خلال المراحل الأولى للثورة . ويحاول ممثلوها رسم خطوط سياستهم بأنفسهم ، ويؤلفون أحزابهم الخاصة بهم ، وتجمعاتهم الوطنية . والبرجوازية الصغيرة في المدن متباينة في شخصيتها . فبعض طوائفها تميل إلى النزعة الفوضوية ، وتخضع لكافة حالات التردد والتذبذب وتتحاز - لا محالة - إلى صف البرجوازية ، وبذلك تصبح قوة مضادة للثورة وهناك طوائف أخرى تزداد إقتراباً من الطبقة العاملة ، وتنضم إليها أثناء الثورة ، وفي ظل قيادة الطبقة العاملة تصبح هذه الطوائف قوة ثورية حقة .

إن تجربة التطور المستقل في الدول الفتية يدل على أن بعض الزعماء من صفار البرجوازيين ينحرفون حينئذ يسلمون عنان الأمور ، ويصبحون قوة رجعية ( كما حدث لزمامة حزب البعث في العراق ) . وفي بعض الحالات يستسلمون - بسهولة - للفساد ، ويستغلون مراكمهم ، ويثرون ويصبحون بمعزل عن الجماهير ، وينحولون إلى يروقراطيين ويستخفون باحتياجات الشعب العامل :

إن الاستعانة بالبرجوازية الصغيرة في المدن ، في الجهة المتحدة ، يخضع من القوى الثورية . وإذ تدعم الطبقة العاملة تحالفها مع الفلاحين

فانها تطور الحركة الزراعية ، وفي نفس الوقت تؤيد مطالب البرجوازية الصغيرة في المدن . كذلك تنافح عن سلامة ثمارها ، وهي التي حصلت عليها عن طريق جهدها ، كما أنها تسهم في المعركة ضد الرأب . الخ .

وفي كثير من البلدان نجد أن البرجوازية الصغيرة ، ولثقفين ، والطلاب والثوار من الضباط ، يعملون بجهد واجتهاد في الثورة الوطنية الديمقراطية وهم يسبرون ، بعض الأحيان ، عن مصالح الفلاحين ، بالرغم من أنهم - أنفسهم - قد ينحدرون من أسركبار ملاك الأراضي . والتطور السريع للثورة قد يجتذبهم إلى حركة المال ، تلك الحركة التي يضيفون إليها أيديولوجية البرجوازية الصغيرة . وخلال المعركة نجد أن ممثلي المثقفين الأبعد نظراً يفهمون المهام التي تضطلع بها معركة الطبقة العاملة ، وبذلك يصبحون مناحين ، إيجابيين ، عن مصالحها . إن المثقفين الذين يعتبرون قوة وسيطة ، يسبرون وراء الطبقة ، التي تفتح أمامهم - في فترة معينة - أكبر الاحتمالات . وفي نفس الوقت نجد أن الجزء الديمقراطي منها يقف عادة في الصفوف الأولى من الحركة . ذلك أن إدراكها أعمق من إدراك الغالبية العظمى من الشعب . وهذه الغالبية - في معظمها - أمية .

إن تجنيد هذه الطوائف الاجتماعية في صفوف الثورة يوسع من قاعدة الجبهة المتحدة ويدعم القوى التقدمية في معركتها من أجل تحقيق الإصلاحات الديمقراطية . وفي البلدان التي لانجد فيها غير طبقة طاملة صغيرة لا تمي بدورها التاريخي . يقوم ممثلي المثقفين الثوريين

والديمقراطيين بقيادة الحركة . ويقومون بالإصلاحات الاجتماعية  
الاقتصادية الجزئية .

وهناك . فى عديد من المستعمرات السابقة وأشباه المستعمرات  
فئات ضخمة من فقراء المدن المعدمين . وعناصر لا تنتمى إلى طبقة .  
وأوضاعها تدفعها إلى الثورة دفعا . غير أن هذه الفئات تفتقر إلى  
الاستقرار بشكل هائل . وهى - فى جوهرها - عرضة للتردد  
والتذبذب . ومن السهل أن تضللها ديماجوجية شبه ثورية . وهى تميل  
إلى إدخال أيديولوجية إرهابية فوضوية فى صفوف الثورة . ومن  
الممكن . بسهولة . أن ترسى القوى الرجعية جزءاً من هذه البروليتاريا .  
وقد ينحاز جزء إلى جانب الثورة . والجزء الأول من البروليتاريا  
لا يستطيع أن يلعب دوراً مستقلاً فى الثورة . بيد أن الثورة المضادة .  
أو القوى التقدمية . تستطيع أن تعتمد عليه . وفى لحظة معينة قد يصبح  
بمثابة رصيد كامن يمكن أن يجعل موازين الثورة تميل إلى هذه  
الناحية . أو تلك .



## الثورة ورجال الدين

عند تحليل توزيع الطبقات والقوى السياسية في البلدان المتحررة حديثاً يتضح أنه من الخطأ التهوين من شأن العوامل الأخلاقية والماطفية وتأثير الدين بصفة خاصة . وفي عدد من البلدان التي يشتمل فيها رجال الدين بنفوذ كبير نجد أن حركة التحرير الوطني تعبر عن أيديولوجيتها في البداية عن طريق شعارات دينية - سياسية تؤيدها جموع من المال في بعض الأحيان . وإذا تزداد الثورة عمقاً ونمو نشاط الجماهير ووعيتها السياسي نجد أن المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة تريح الشعارات الدينية جانباً . وفي مثل هذه البلدان نجد أن أبسط مظهر من مظاهر عدم التسامح الديني سرعان ما يدفع جمهرة المال إلى مصكر الرجمة ويستغل رجال الدين الرجيمون هذا من أجل أغراضهم للعداوة للثورة . وفي نفس الوقت يؤيد ممثلو رجال الدين ، من ذوى النزعة الارستقراطية . يؤيدون الثورة . ونستطيع أن نفسر تأثير الكنيسة على الجماهير بقولنا إن قادة الدول الفنية يولون إهتماماً كبيراً بالدين . بشكل أو آخر .

وتدل الحقائق على أن الدين . في بعض البلدان وفي بعض مراحل معركة التحرر . يقوم بعزل الناس عن الاستثماريين وبذلك يسهم - بشكل إيجابي - في تطور الحركة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك حركة البوذيين في فيتنام الجنوبية : وهناك أمثلة في معركة التحرر الوطني الحديثة كان فيها رجال الدين على رأس الحركة .

إن تجنيد ممثلي رجال الدين من ذوى التفكير للتحرر في الجهة للتحدة يسهم في تدعيم هذه الجهة ويقوى وضع القوى التقدمية التي تجاهد من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي .



## الجبهة المتحدة والبرجوازية الوطنية

من الملاحظ : في أقطار آسيا . وإفريقية . وأمريكا اللاتينية . أن الحركة النورية تنطور بشكل غير منتظم . والقضايا التي تتعلق بتأليف جبهة وطنية متحدة . وتحديد أغراضها وطاوعها . والمشاركين فيها . وزعمائها - كل هذه القضايا تظهر في أشكال مختلفة . وفي كافة الأقطار نجد أن الحاجة المشتركة تمثل في توحيد الطبقة العاملة مع طبقات المجتمع غير البروليتارية . ومضاعفة الجهد السياسي في أوساط الفلاحين . وصغار البرجوازيين . والمتقنين . بهدف إجتذابهم إلى النضال الإيجابي من أجل تحقيق المهام الوطنية .

وتأليف جبهة ديمقراطية متحدة لا يعني أن المعركة انتهت . فمثلو كل طبقة . على حدة . يحاولون التودد عن مصالحهم . ويجاهدون من أجل قيادة الحركة . والطبقة العاملة تنضم إلى الطبقات الأخرى والفئات الاجتماعية الأخرى في جبهة متحدة - لكنها لا تفرق نفسها فيها وإنما تستمر في الدفاع عن مصالحها هي . الأساسية . وذلك كي تصل إلى هدفها النهائي . ألا وهو : وضع خاتمة لثورة الديمقراطية . وذلك بتحويلها إلى ثورة اشتراكية .

إن وجود موقف سليم تجاه مسألة الجبهة الوطنية المتحدة له أكبر الدلالة . وذلك في كافة مراحل ثورة التحرر الوطني . وسيكون

الفشل مآل الثورة إذا أفلنا من شأن . أو تجاهلنا . دور حلفاء  
البروليتاريا . وبخاصة البرجوازية الصغيرة . والطوائف الاجتماعية  
الوسيطه . والمثقفين الديمقراطيين .

والنزعة الطائفية . والأخطاء . الراجعة إلى تمت عفاثدى . كل  
هذا يحول دون توثيق الصلات بين الطبقة العاملة والحلفاء الضروريين  
الذين يمكن أن ينضموا إليها . إن سياسة الطبقة العاملة وسياسة حزبها  
تجاه البرجوازية الوطنية لا تحدودوماً تحديداً سايما . كذلك ليس  
هناك . بصفدائمة . اتجاهات متباينة نحو الأحزاب الوطنية والاشتراكية  
فى البلدان المتحررة حديثاً . والملاحظ أن قضية قيادة الطبقة العاملة  
للجبهة الوطنية المتحدة كثيراً ما تعرض من زاوية واحدة . دون أن  
يؤخذ فى الاعتبار الصلة الوثيقة بين مختلف العناصر الطبقية .

ولقد دلت الحياة على أن من الخطأ تقييم البرجوازية الوطنية  
كشكل - على أنها قوة زجيه متحدة . إن مثل هذه النظرة تستبعد  
إمكان الإستعانة بجزء من البرجوازية الوطنية فى تأليف جبهة متحدة .  
كما أنها تسكر الإمكانات الثورية الكامنه فيها .

إن مصالح الطبقة العاملة ومصالح الشعب كله لا تستدعى الانفصال  
عن البرجوازية الوطنية للعادية للإمبريالية . وإنما تتطلب جهداً مشتركاً  
فى للمركه مع الامبريالية والعناصر الرجعية المحلية التى تحاول أن تحتجزها  
إلى صنعها . إن الامبريالية لا تستطيع أن تتأدى فى علاقتها مع البرجوازية  
الوطنية . مهما تنازلت هذه البرجوازية عن مطالب . إن البرجوازية

الوطنية تريد أن تحكم بلادها في ظل من الاستقلال . وتريد أن تكون عضواً في أسرة الرأسمالية العالمية يتمتع بكافة حقوقه . وعلى قدم المساواة مع الآخرين . غير أن الامبريالية تناهض هذا الاتجاه . ومن هنا يظهر التناقض بين الامبريالية والبرجوازية الوطنية واحتمال انضمام البرجوازية الوطنية إلى الجبهة للعادية للإمبريالية .

والبرجوازية . كطبقة . تتسم بالتباين . فالبرجوازية الكبيرة تشكل - عادة - الجناح الايمن الذي يحتمل . في أكثر الاحوال . أن يتفق مع الامبريالية والسادة الاقطاعيين ويمجد التطور الرأسمالي بشكل سافر . والبرجوازية التجارية في البلدان الاقل تطوراً . والتي تتأثر بالتعاون مع الاحتكارات الغريبة التي تغذيها . أشبه سياسياً - بالبرجوازية الموجودة في البلدان الحديثة الاستقلال والاكثر تطوراً . أما البرجوازية الوطنية الوسطى فتحس - بشدة - بضغط رأس المال الاجنبي ، وتلمب دوراً إيجابياً في المعركة للعادية للإمبريالية وتؤيد الاصلاحات الزراعية .

واشتراك البرجوازية الوطنية في المعركة من أجل الاصلاحات الديمقراطية لا يحقق الاستقرار لمنهجها السياسي . فالمصالح الطبقة الضيقة للبرجوازية تضطرها إلى التعاون مع الامبريالية . غير أن محاولة تخليصها من سيطرة الاحتكارات الاجنبية وأوامرها . والنظر « مكان تحت الشمس » في العالم الرأسمالي يدفعها إلى التصلب من أجل الظفر بالاستقلال الاقتصادي . ومحاربة الامبريالية . لإن سيطرة مصالح هذه

الطائفة أو تلك في مختلف مراحل تطور الثورة الوطنية . والتغير  
التي يطرأ على العلاقة بين العناصر الطبقية - كل هذا يتسبب في افتقار  
البرجوازية الوطنية إلى الاستقرار .

وللهام الوطنية للعادية للإمبريالية تتحقق خلال المعركة من أجل  
التحرر الوطني ، تحت راية القومية وبعد أن يتحقق للدولة استقلالها  
تصبح المشاكل الاجتماعية أهم ما في الأمر . فالعمال يريدون رفع مستوى  
معيشتهم ، والفلاحون يجاهدون من أجل إمتلاك الأرض والاستمتاع  
بثمار كدهم . والاضطهدون يرغبون في حقوقهم السياسية .

وعندما تصبح السلطة في يد البرجوازية . فانها تستمر في استخدام  
الشعارات الوطنية كي تدعم مركزها وتضاعف من استغلال الطبقة العاملة  
وغيرها من العاملين . إنها تريد أن تمرق - وتوقف آخر الأمر -  
أى تطور جديد في ثورة التحرر الوطني . ويؤيدها في ذلك ملاك  
الأرض الأثرياء . الذين يريدون الاحتفاظ بأرضهم .

وتسمى القوى التقدمية : "جاهدة" . كي توجه تطور البلاد في طريق  
التقدم الاجتماعي . وكي تدعم استقلالها الوطني وتحميه من مؤامرات  
الإمبريالية . ومع ذلك . تصادف معارضة خطيرة من القوى الرجعية  
المحلية . التي تحظى بتأييد الإمبريالية .

إن هذا الازدواج في موقف البرجوازية يجعلها حليفا لا يعتمد عليه  
في المعركة من أجل الاستقلال الاقتصادى . ومع ذلك فن الخطأ أن  
نستبعد البرجوازية الوطنية من العناصر التي تشكل الجبهة المتحدة .

والذين يحبون الانفصال العاجل عنها إنما يسلحون عنقهم للإمبرياليين. ذلك أن حدوث إنشقاق في الجبهة المتحدة معناه تغير في توزيع القوى لصالح الإمبريالية والقوى الرجعية في الداخل . وفي نفس الوقت فإن اشتراك البرجوازية في الجبهة الوطنية لا يعني أن الحركة الثورية أصبحت في أيدي البرجوازية تماما .

وعندما تضطلع البرجوازية بالأعباء الديمقراطية العامة فإنها كثيراً ماتحاول جعل المبادرة في يديها وتحاول تزعم الحركة . وإضعاف الروح الثورية على نحو أو آخر . والقضاء على تحالف الطبقة العاملة والفلاحين كي تحمي بذلك مصالحها الأنانية الخاصة . من أجل هذا يجب ألا يبنى شعار الوحدة الوطنية وجود وحدة تلتف حول البرجوازية وإنما وحدة يمكن أن تساهم فيها البرجوازية .

والثورة التي تمر بها الآن معظم البلدان المنحرة حديثاً إنما هي ثورة وطنية ، ديمقراطية . ومصالح الشعب برمته تتعارض . تماماً . مع مصالح الإمبريالية والعناصر الرجعية المحلية . إن لها جنورها العميقة في النظام الاجتماعي - الاقتصادي الحديث ، كما تعكس احتياجات ومطالب العناصر الاجتماعية الأساسية للبلاد ككل .

وعندما تظهر ، في الدول القومية المستقلة ، إختلافات وتناقضات هائلة في مصالح مختلف الطبقات والفئات ، يستحيل أن يتحقق التقدم دون الإطاحة بالظلم الإمبريالي ، واستئصال شأفة البقية الباقية من الإقطاع ، وتصفية التخلف الاقتصادي ، والاشتراك الواضح للبائس لكافة العناصر الاجتماعية التقدمية من أجل تنظيم الدولة وتسيير دفتها إن التطور الديمقراطي العام للبلاد يتمشى والمصالح الأساسية للامة ككل

## ( ٦ ) الدولة الوطنية الديمقراطية

هي القالب السياسي للتطور غير الرأسمالى

من الضرورى - كى تتحقق المهام التى تواجه البلدان المنحرة حديثا - خلق دولة ذات طابع وطنى ديمقراطى ، دولة تكون سلاحا للمعركة الثورية من أجل النصفية ، المبكرة ، للتأخر الاجتماعى والاقتصادى ، ومحاربة الإمبريالية ، ونشر السلام فى أرجاء العالم . ومثل هذه الدولة يجب ألا تعكس مصالح طبقة واحدة معينة . وإنما أكبر عدد من طوائف الشعب فى الأمم المنحرة حديثا . كذلك يتعين على هذه الدولة أن تنفذ . وتستكمل . عملية مناهضة الإمبريالية . وتحقيق الديمقراطية - وهو ما تضطلع به حركة التحرير الوطنى - وأن تضمن التطور اللارأسمالى للبلاد .



## مهام الدولة الوطنية الديمقراطية

تتمثل مهام مثل هذه الدولة في أكتشاف الوسائل والأشكال التي تعود الشعب الذي تخلص من نير الاستعمار ، تقوده إلى نظام اجتماعي جديد أكثر تقدماً ، وبأقصر طريق ممكن .

ولا جدال في أنه نظراً للتشوع الهائل في الظروف للمعوسة في البلدان التي هبت شعوبها للاضطلاع بالعبء التاريخي للاستقلال . فلا بد في ظهور أشكال متنوعة من الدول . ومع ذلك . وبالرغم من تنوع اللامح المحددة للحياة الاقتصادية ، والسياسية . إلا أن الدول التي يخلقونها تتحدد في أكثر العوامل أهمية : إنها تمثل شكلاً جديداً من أشكال وحدة كافة العناصر السليمة في الأمة . على أساس من جهة وطنية متحدة في دولة ديمقراطية وطنية .

وفي ظل الوضع التاريخي الحديث نفس ظروفًا دولية ومحلية موانية في كثير من البلدان ، مما يفتح الباب أمام ظهور دولة قومية ديمقراطية مستقلة . أي دولة تنافع - بشكل مستمر - عن استقلالها السياسي أو الاقتصادي . وتحارب الإمبريالية وكتلها العسكرية ، وتحارب أشكال الاستعمار الجديد . وتسلب رأس المال الإمبريالي . مثل هذه الدولة ترفض أساليب الحكم الدكتاتوري والاستبدادي . وهي تضمن للشعب حقوقاً وحرّيات ديمقراطية واسعة النطاق ( حرية الكلام .

والصحافة . والاجتماع وللظواهرات ، وحرية تشكيل أحزابهم السياسية .  
الخاصة ومنظمتهم العامة ) . وهى تتيح للناس فرصة المساهمة فى تشكيل  
سياسة الدولة .

وعلى الدولة الوطنية الديمقراطية ألا تكتفى بأن تؤكد للشعب  
عدم وجود خط فاصل لا يمكن عبوره . وإنما عليها أن تؤكد أيضاً  
وجود رباط مباشر بين المطالب الديمقراطية العامة وإصلاحات المجتمع  
على أساس من مبادئ المساواة الاجتماعية . وكلما اضطلعت الدولة  
الوطنية الديمقراطية - على نحو مستمر - بمهمة مناهضة الإمبريالية .  
والقيام بالثورة الوطنية الديمقراطية . فانها - بذلك - تقود البلد إلى  
الإشتركية . من خلال طريق غير رأسمالى .

ونظراً لمنشأ الدولة الوطنية الديمقراطية وطابعها الأساسى . نجد أنها  
جهاز يعبر عن الجبهة الوطنية للتحدة . وبالنسبة لأهدافها . نجد أنها  
وسيلة للقيام بالمهام الديمقراطية . وخلق الظروف التى تساعد على  
على تحول البلاد - بالتدرج - إلى طريق التطور الاشتراكى .

وجدير بالذكر ان ظهور الدول الوطنية الديمقراطية هو النتيجة  
للنطقية التحررية للنطقية لتطور الحركة التى لا يمكن ان تقتصر - فى  
الحقبة الحالية - على مجرد الاضطلاع بمهمة التحرر الوطنى . والثورة  
البرجوازية الديمقراطية . لأن تقرير المصير الوطنى لا يستطيع أن يضمن  
بعد حل للمشكلة الزراعيه حلاً جنرياً ديمقراطياً . ولا أن يضمن  
القضاء على التأخر الاقتصادى والاجتماعى العنيف . ومع ذلك تظهر  
الثورات الوطنية التحررية . حالياً . لتحقيق هذه الأهداف .



لا مجرد تصفية الطغیان السیاسی الأجنبي .

وتستطيع الثورات الوطنية التحررية أن تنجح في اللام التي تواجهها إذا أصبح زمام السلطة في يد القوى الدائمة للناهضة للإمبريالية والتي تمثل الجماهير . من أجل هذا . فإن ظهور دولة وطنية ديمقراطية يفترض إعادة تشكيل العناصر الطبقية سياسياً . إن الطبقة العاملة والفلاحين . ولثقفين الديمقراطيين . يصبحون على رأس الجبهة للتحدة للقوى الوطنية التي تحتضن ذلك الجزء من البرجوازية الوطنية الذي يناهض الإمبريالية .

وعندما تشرع الجماهير في القيام بدور إيجابي لتقرير مصير البلاد نجد أن ظهور مرحلة ديمقراطية جديدة في الثورة الوطنية التحررية معناه أن الثورة الوطنية في طريقها إلى أن تكون ثورة اجتماعية . إن التزاوج الوثيق بين مهام الثورات الوطنية والديمقراطية والاجتماعية لمن أهم ما يميز التطور الذي تمر به الجهود الثورية السلمية الحديثة . وفي حقيقتنا هذه تستطيع الثورة الوطنية التحررية أن تحقق أهدافها النهائية دون إصلاحات اجتماعية جنرية .

والدولة الوطنية الديمقراطية لا تستطيع أن تصبح أداة لتنفيذ هذه الإصلاحات . بيد أن من الممكن . مع ذلك . أن يؤدي نشاط الجماهير الثوري . إلى ظهور أشكال أخرى للدولة . أشكال تضطلع بأعباء الفترة الانتقالية . ثمة نقطة لا جدال عليها وهي أن الإعداد لبناء الاشتراكية هو وحده الهدف الرئيسي من ظهور الدولة الوطنية الديمقراطية وأي شكل آخر من أشكال الدول إن الاشتراكية هي الحلقات للنطقية للكلمة لعملية تطور الثورة الوطنية التحررية . بأشكالها .

## الطابع الانتقالي للدولة

لذا ، فالدولة الوطنية الديمقراطية هي دولة إنتقالية . ومطلوب منها أن تعد للإنتقال من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية ، دون أن تمر بمرحلة لتطور الرأسمالي . والسماح الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدولة أكثر تعقيداً منها في أية دولة أخرى . كما أن مهامها التاريخية أكثر تعقيداً أيضاً .

وينحدد بيان الدولة الوطنية الديمقراطية بأساسها الطبقي . إنها ليست دولة برجوازية - ديمقراطية خالصة . إنها دولة أكثر ثورية ، وأساسها هو الدكتاتورية الديمقراطية للكتلة الثورية للبروليتاريا ، والفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة في المدن . والدولة الوطنية الديمقراطية لا تستطيع أن تؤدي رسالتها دون أن تذهب إلى ما وراء حدود الديمقراطية البرجوازية . إنها دولة ثورية ، مناهضة للإمبريالية ، والإقطاع ، قوامها الشعب العامل ، ومطلوب منها أن تحقق الإنتقال إلى التقدم غير الرأسمالي ، وتعد لتطور الثورة إلى ثورة اشتراكية عن طريق عدد من المراحل .

ويشتمل قانون وجودها في تعميق تطور الثورة ، والسير في الطريق الثوري الرأسمالي ، إلى الاشتراكية . وستظهر مهام جديدة أثناء هذا التطور

ولا بد من القيام بها . ومن أجل هذا سيتغير توزيع العناصر الطبقية عند كل تغير . والفئات الاجتماعية التي تستنفد إمكانياتها الثورية سنكف عن اللضى فى النضال الثورى الإيجابى ، بل قد يتحول شطر منها إلى معسكر الثورة للعداء ، بينما تنضم قوى جديدة إلى الحركة .

وخلال الثورة لا مفر من حدوث تغيرات هائلة على طريقة تشكيل العناصر الاجتماعية . وسنكون هناك ، أيضاً ، تغيرات فى قيادة الحركة . وسيتوقف هذا على الظروف للموسة فى كل بلد . ومع ذلك ، وكما تدل التجربة الثورية للشعوب ، فإن لكل مرحلة من مراحل الثورة تجمعاتها للمينة الخاصة بالعناصر الطبقية .



## مراحل الثورة والتشكيلات الجديدة للعناصر الطبقية

خلال المرحلة الأولى من مراحل الثورة تصبح البرجوازية الوطنية، والنتفون البرجوازيون، الذين ينشدون تأييد البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة... يصبح هؤلاء من أهم القوى الدافعة. فإذا كانت المرحلة الثانية تغير طبيعة الحركة - وتحركت قاعدتها الاجتماعية إلى تشكيل طبق آخر. وتبدو الطبقة العاملة أهم عامل سياسي. ثم تظهر في المرحلة أشكال ثورية أكثر تطرفاً. وتتحوّل الإضرابات الاقتصادية إلى معركة سياسية تحارب الامبريالية. وخلال تلك المرحلة تشكل الطبقة العاملة كتلة مع الفلاحين. فقد بدأ الفلاحون يظهرون وينشطون دفاعاً عن مصالحهم. كذلك تتشكل الطبقة العاملة مع البرجوازية الصغيرة في المدن ومع قسم من البرجوازية الوسطى. بل والبرجوازية الكبيرة. هذا الجمع بين العناصر الطبقية يعبر عن نفسه سياسياً في طريقه تشكيل الجماعات الحاكمة. أو الجماعات التي توجه الحركة. وتقترب الثورة من أعقاب المرحلة الثالثة. ويحدث تشكيل جديد للطبقات. في هذه المرحلة تظهر كتلة أكثر ثورية. وتصبح القوة الأساسية للحركة. والكتلة هي كتلة البروليتاريا. والفلاحين. والبرجوازية الصغيرة في المدن - مع استبعاد الشطر الأكبر من البرجوازية الوسطى والبرجوازية الكبيرة. غير أن هذا لا يعني أن البرجوازية بأكملها - كطبقة - مستبعدة من حلبة النضال الوطني

التجدرى .. يضاف إلى هذا أن البرجوازية الصغيرة . والوسطى . بل وفئات معينة من البرجوازية الكبيرة . قد تستمر - لفترة من الزمن - مع الثورة . غير أن الطبقة العاملة هي التي تصبح . في هذه المرحلة الثالثة . العنصر القيادي في الحركة .

وطبيعى أن كل هذه التشكيلات الجديدة إنما تحدث خلال الصراع الطبقي داخل كتلة القوى الثورية . وخلال إنتقال الثورة إلى مرحلة جديدة يدرك البرجوازيون أن المعركة المعادية للإمبريالية . والتي تزعمها البروليتاريا . تقلت من يدها وتبدأ فى الاعتداء على مصالحها . من أجل هذا تحاول البرجوازية أن تستعيد الدور القيادى من جديد كي توقف الثورة . عند نقطة التحول هذه . بالنات . تستطيع البرجوازية أن تقدم على أكثر الاجراءات بأساً . بما فى ذلك قتل زعماء الجناح الثورى . مستعينة فى ذلك بكافة - أنواع الهجوم . والنشاط التخريبي . وغير ذلك من الأساليب المعروفة جداً فى بلدان كثيرة . وفى نفس الوقت تحاول البرجوازية . فى استمارة . التأثير على الحركة الثورية . مستعينة فى ذلك بأيدىولوجية القومية البرجوازية والمعاداة للشيوعية . كي يتهاض بها أيدىولوجية الصراع الطبقي .

هذا التطور للنضال الثورى ، وهذا التشكيل الجديد للعناصر الاجتماعية قد يميز أيضاً بعض الدول التي تحررت فى الآونة الأخيرة . غير أن الحركة قد تكتسب أيضاً أشكالاً أخرى ، وبخاصة فى البلدان التي تفتقر إلى طبقة عاملة متطورة ، أو لا توجد فيها - بالفعل - طبقة

عاملة ، إلى جانب وجود برجوازية وطنية ضعيفة . إن تطور الثورة ، في هذه البلدان ، قد يصحبه حرمان العناصر التي أصبحت برجوازية ، والعناصر الفاسدة ، حرمانها من القيادة . هذا ، على أن تحمل محلها عناصر قوية للغاية ومخلصة لرسالة الثورة . وفي نفس الوقت لاترضى العناصر للتذبذبة بالاتجاه الثورى ، للتزايد ، فى الحركة . ومن أجل هذا قد تنسحب من القيادة . فى هذه الحالة قد تشكل التعديلات القيادة التى تدعم القوى الثورية ، قد تشكل بداية مرحلة جديدة .

ومن الممكن تماما أن يؤدى التوتر الثورى إلى تشكيل سياسى جديد للعناصر قبل أن تحدث التغيرات الإجتماعية والاقتصادية فى مرحلة معينة . ولن يمرقل هذا عملية تطور الثورة . بل إنه - على العكس الن ذلك - قد يجعل بها ، إذ يدفعها إلى مرحلة جديدة يتحقق فيها كل مالم يتحقق بعد .

هذه التحولات من مرحلة إلى مرحلة خلال سير البلاد فى الطريق غير الرأسالى يصاحبها لامحالة مضاعفة دور الطبقة العاملة ، وزيادة نفوذها . وكلما سارعت قيادة النضال الثورى إلى الانتقال إلى يد الطبقة العاملة تطورت الحركة على نحو أسرع وازدادت الاصلاحات الثورية عمقا .

## الأساس الاقتصادى للدولة الوطنية الديمقراطية

إن تعميق ثورة التحرر الوطنى خلال مرحلة التطور اللارأسمالى للبلاد يصبح - لامحالة - ظهور القاعدة الاقتصادية للنظام الاجتماعى الجديد . وتدعيم هذه القاعدة إن العلاقات الاقتصادية الانتقالية تتمشى والطبيعة الانتقالية للدولة . ولكي يتحقق التعاون بين مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية . فى الدول الوطنية الديمقراطية . لابد من وجود بنية اجتماعى - إقتصادى متنوع . وعلاوة على ذلك فإن الطابع غير الرأسمالى للتطور ( كما أوضحنا آنفا ) لا يتحدد بناء على الحقيقة القائلة بأن العلاقات الصناعية الاشتراكية تظهر فوراً ويصبح الطريق موصداً أمام تطور الرأسمالية ( وتتطلب هذا فترة طويلة نسبياً تتطور فيها الاشتراكية فى ظل حكم الممال والفلاحين ) وإنما تتحدد بناء على الحقيقة التالية : هناك ظروف مواتية تظهر تدريجياً وتخدم هذه الأشكال من الاقتصاد الوطنى . هذا الاقتصاد الذى قد يصبح إشتراكياً . أو يسهم فى الحد من نحو الرأسمالية . إن جوهر التطور غير الرأسمالى يتمثل فى أنه خلال هذا التطور تظهر الشروط التى تسكفل وجود هذا الاقتصاد الاشتراكى فى المستقبل .

والنظام الاقتصادى القائم على تزايد قطاع الدولة والقطاع التعاونى بانتظام - أى القائم على قطاع عام للإقتصاد - يتمشى . أكثر من غيره مع البنية السياسى والاجتماعى للدولة الوطنية الديمقراطية .

وتحالف مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية . فى الحركة .  
هو أساس العلاقات السياسية والاجتماعية فى الدولة الوطنية الديمقراطية  
والعلاقات الاقتصادية بهذه الدولة تقوم على التعاون والمناقشة بين مختلف  
الأشكال الاقتصادية . وتمثل تقدم الثورة الوطنية الديمقراطية فى  
المهية والنفوذ المتزايد لأكثر العناصر ثورية وإخلاصاً . الطبقة العاملة  
والفلاحون . وغيرهم من الكادحين . وفى الحقل الاقتصادى يأخذ هذا  
التقدم شكل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلى الحد  
من العلاقات الرأسمالية وتدعيم الأشكال العامة للإقتصاد .





## قطاع الدولة والتعاونيات

إن قطاع الدولة يتناسب — أكثر من غيره — مع الدولة الوطنية الديمقراطية . إنه لا يلي مطالب طبقة واحدة معينة ، وإنما يلي مطالب كل العناصر الوطنية التي تنتمي إلى الجبهة للتحدة . وقطاع الدولة هو ذلك الشكل من أشكال الروابط العامة الذي يتطور خلال الصراع بين مختلف الاتجاهات داخل الجبهة للتحدة . وهو يخدم مصالح البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة .

والبرجوازية الوطنية ترضى بقطاع الدولة طالما أنه يجد من تحكم احتكارات الامبريالية . إنه يحمي الاقتصاد الوطنى ( خاصة فى حالة — وجود احتكارات التجارة الأجنبية ) . يحميه من النتائج السلبية التى يسفر عنها اشتراك الدول للتحرة حديثاً فى التجارة الدولية فى السوق الرأسمالية العالمية . وقد يكون قطاع الدولة ( وهذا ما يحدث بالفعل فى كثير من الحالات ) وسيلة فعالة لتعبئة اللوارد الوطنية من أجل التمجيد بتطور أهم فروع الاقتصاد .

هذه الجوانب فى طبيعة قطاع الدولة تجد قبولاً أيضاً لدى الطبقة العاملة . وفى نفس الوقت يتمتع قطاع الدولة بالجوانب التى تهتم بها الطبقة العاملة أكثر من غيرها . فهو فى المقام الأول ، يجد من مجال العناصر الرأسمالية الخاصة الاقتصاد القومى وهو يخلق ويطور العناصر

الاتحائية ، في قالب تنظيمي يصلح - أكثر من غيره - لعملية التحول إلى الملكية الاشتراكية . وهو يوفر الظروف التي تسكفل خدمة التقدم الوطنى والاستفادة من محصلة التجارب التي خرجت بها الدول في حقل التخطيط ، والتصنيع ، وتعاون الصناعات الصغرى وغير ذلك من أشكال التنظيم وصنع الإنتاج بالصيغة الاشتراكية . وتهتم الطبقة العاملة ، بشكل خاص ، بتطوير هذه الملامح في قطاع الدولة . وهى تبذل جهودها لكي تحول بين البرجوازية وبين جعل قطاع الدولة في زواية مهمة في الاقتصاد القومى وتحول دون انكماش دور قطاع الدولة وجعله مجرد سلطة بسيطة وقاعدة خام للمشروعات الرأسمالية الخاصة . أنها تحاول أن تجعل من قطاع الدولة أساساً لتطور الاقتصاد القومى .

وفي البلدان التي تحكمها عناصر موالية للامبريالية الوطنية نجد أن قطاع الدولة نوع من التسوية بين البرجوازية الوطنية والامبريالية، وأنه أحد أشكال رأسمالية الدولة . وفي البلدان التي تسيطر عليها فئات وطنية من البرجوازيين نجد أن قطاع الدولة - وهو شكل من أشكال رأسمالية الدولة - يصلح أساساً للتوفيق بين البرجوازية الوطنية والعناصر التقدمية في المجتمع . وحين تكون السلطة في يد ممثلى الديمقراطية الثورية لا يعد قطاع الدولة ذا طبيعة رأسمالية ، وإنما يضع نفسه في خدمة الطبقة العاملة بأكملها . ويزداد الدور القيادى . الذى تقوم به الطبقة العاملة ويزداد نفوذها يكتسب قطاع الدولة - بالتدريج - ملامح قد تحول إلى قاعدة مادية لتطور الثورة وتحولها إلى ثورة اشتراكية . وينحول القطاع نفسه إلى نظام إقتصاد اشتراكي .

وفي الدولة الوطنية الديمقراطية سيعتمد الجوهر الاجتماعي والاقتصادي لقطاع الدولة على من الذي يتزعم الائتلاف بين الطبقات ؟ إن تحول السلطة إلى أيدي الطبقة العاملة قد يحول النظام أيضاً إلى نظام اقتصادي اشتراكي حتى قبل استكمال مرحلة التطور غير الرأسمالي هذا ما حدث في الجمهوريات السوفييتية بالشرق ، وفي جمهورية منغوليا الشعبية ، حيث ظهر قطاع الدولة على الفور ، في شكل قطاع اشتراكي .

والتعاونيات شكل آخر من أشكال التنظيم الاقتصادي العام . وهي تصلح لتلبية احتياجات الدولة التي تمر بمرحلة انتقال . والتنظيم التعاوني يشبه قطاع الدولة ، فهو شكل ملائم من أشكال العلاقات الاجتماعية يمكن أن يظهر سواء في الرأسمالية أو الاشتراكية . والنظام التعاوني يحدد من العنصر الرأسمالي الخاص ، ومن أجل هذا يسهم في تطوير القوى الانتاجية ، ويحل مشكلة البطالة ، ويخلق للباديء الديمقراطية في حقل الانتاج وإذ ينتشر في كثير من البلدان التي تحررت حديثاً ، يسهل قبوله في المناطق التي لا تزال فيها الروابط الجماعية قوية . وهو يسهم في تأقلم هذه الروابط مع الشكل الاقتصادي الجديد للمجتمع . وفي مرحلة التطور غير الرأسمالي تسهل الحركة التعاونية عملية الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية خلال مرحلة التحول إلى الاشتراكية .

## الدولة الوطنية الديمقراطية والبرجوازية

تعتبر الدولة الوطنية الديمقراطية شكلاً سياسياً من أشكال التطور الاجتماعي . وهي أفضل من أى شكل آخر . إذ تجعل من الممكن انتقال الدولة للحررة حديثاً إلى الاشتراكية بالطرق السلمية . ومن الأمور السليمة بها أن التحول السلمى لا ينفى توقف الصراع الطبقي وتصفية للتناقضات الطبقية . بل على العكس : إن القيام بالإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الجبارة سيقاى مقاومة من الطبقات العتيقة وسيحقق بناء على قيام صراع طبقي . أما الجناح الأيمن للبرجوازية . وغير ذلك من العناصر الرجعية الأخرى . فسيمارضون الإصلاحات التقدمية . وسيحاولون جذب البلاد إلى الطريق الرأسمالى . وستضطرب العناصر الثورية إلى مكافئة هذه الاتجاهات . ومن الممكن أن تخف حدة الصراع الطبقي إذا باتت العناصر الرجعية مزولة . مما يؤدى إلى إضعاف مقاومتها .

وجدير بالذكر أن العناصر التقدمية في البلدان للحررة حديثاً . وعلى رأسها الطبقة العاملة . تسمى وراء أشكال وأساليب لإحداث تغير في العلاقات الاجتماعية . تغير يجعل في الإمكان الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر . إلى نظام أرقى بأدنى حد من التضحيات للادية والاجتماعية . يد أن هذا لا يتوقف على القوى الثورية وإنما يتوقف أساساً على القوى الرجعية وعلى درجة مقاومة البرجوازية . وشكل هذه المقاومة .

وواضح تماماً أن البرجوازية - كطبقة مستقلة - لن يكتب لها العيش في ظل الاشتراكية . ومع ذلك وخلال التحول إلى الاشتراكية فإن الذين يقبلون - من بين البرجوازيين - التعاون مع الطبقة العاملة . أن يشغلوا مركزاً لائقاً في المجتمع الجديد ويحصدون من يستفيد من معارفهم وخبرتهم في شئون التنظيم والفئات البرجوازية التي تخلص للحكومة الجديدة، بالرغم من أنها لاتعاون معها، تستطيع أيضاً أن تشغل مركزاً مناسباً في الحياة العامة للبلاد وعندما تقوى عناصر الاشتراكية . وتقوى حركة العمال . وتضعف مراكز الرأسمالية في بعض البلدان . فقد يكون من صالح البرجوازية أن تبيع وسائل الإنتاج الأساسية . ويكون من صالح العمال أن يدفعوا عنها .





## خاتمة

عند عرض برنامج للنضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية تعترض العناصر التقدمية على فكرة الإسراع قدماً إلى الأمام وتخطى مرحلة من مراحل تطور الثورة . من أجل هذا يعتبر التطور غير الرأسالى مرحلة ضرورية - لامفر منها - من مراحل ثورة التحرر الوطنى . ومع ذلك فإن هذا المطلب ليس قانوناً ملزماً . فإذا كان هناك انسجام مناسب بين العناصر الطبقية . وإذا توفر عدد من الشروط الأخرى . فمن الممكن تماماً استكمال المهام الديمقراطية العامة خلال مرحلة الثورة الاشتراكية .

إن برنامج النضال من أجل الديمقراطية الوطنية هو برنامج إصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة . إصلاحات يمكن - من ناحية - تحقيقها كاملة كما أنها - من ناحية أخرى - ضرورية من أجل مزيد من التقدم لبناء الاشتراكية .

ولاتزال هناك عقبات هائلة تعترض العناصر التقدمية فى الأقطار المتحررة حديثاً . والتى تتجاهد من أجل خلق دولة وطنية ديمقراطية وفى معظم هذه الأقطار نجد أن تأثير الطبقة العاملة على جبهة الشعب لا يزال غير كاف . ليس لهم . بالفعل . تأثير ثورى على الناس . ومازالت الطبقة العاملة . والفلاحون بصفة خاصة . يعانون من التشتت الاقليمى

وعدم النضج السياسى . والتأخر الثقافى . وما زالت هذه العيوب جد خطيرة . بيد أنها عقبات وقتية .

إن الفوارق الهائلة فى المعدلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتطور . والمائلة فى المستعمرات على الأشكال والأساليب والمدى والسرعة التى يتم بها التحول إلى الطريق غير الرأسمالى .

وكل خطوة تخطوها هذه البلاد على طريق التطور غير الرأسمالى ستؤدى - لا محالة - إلى إضعاف الإمبريالية . وستحقق للإنسان حلمه القديم . ألا وهو : التصفية التامة لذلك النظام المهين . نظام استعباد بعض الدول للأخرى . واستغلال الإنسان للإنسان . وبناء النظام الاجتماعى الجديد - أكثر النظم تقدما - على نطاق عالمى .

[ انتهى ]









22

1

Abulhasan Ali Nadwi



0228853

النشر



الناشر د. كالت  
نوفوسني لارنباو

دار النمر للطباعة : ٢١٧١١١١